

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٦ محرم سنة ١٤٠٤ هـ ، الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٨٣ م . العدد ٣١٨٦

الفهرس

صفحة

١٦٥٧	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .	قانون مؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٨٣
١٦٥٩	قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية	قانون مؤقت رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٨٣
١٦٦١	قانون معدل لقانون الامن العام	قانون مؤقت رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٨٣
١٦٦٤	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع تغطية سد الملك طلال	قانون مؤقت رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٨٣
١٦٨٨	نظام موظفي امانة العاصمة	نظام رقم ( ٤٩ ) لسنة ١٩٨٣
١٦٩٣	نظام الهاتف	نظام رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٨٣
١٧١٥	اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سريالون	
١٧٢٢	تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة	تعليمات رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٨٣
١٧٣٥	التعليمات الخاصة بصندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم	تعليمات رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٨٣
١٧٤٠	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٧٤٢	الاصدار العشرون من سندات التنمية	

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من المأهول

## نحو المحمد بن عبد الله بن الحسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٣

### قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي : بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الا اذا ورد النص على غير ذلك في هذا القانون .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ( ج ) من المادة ( ١٤ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

ج - اذا كان وكيلاً وحائراً على الشروط التالية : -

١ - ان يكون ذا كفاءة وتتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود من ( ١ - ٧ ) من الفقرة ( ب ) من المادة ( ١٣ ) من هذا القانون .

٢ - ان يكون حائراً على شهادة الثالث الاعداوي او ما يعادلها .

٣ - ان يكون قد اجتاز فحص الترفيع المقرر لرتبة ملازم وفحص الاختصاص وانتهى الدورة التأسيسية المقررة بنجاح .

٤ - ان لا يزيد تصنيفه الطبي عن الدرجة الثالثة وذلك بموجب فحص طبي يجري له من قبل اللجنة الطبية قبل الترفيع .

٥ - ان يكون قد امضى في رتبة وكيل ثلاث سنوات على الاقل .

٦ - ان يكون عمره وقت الترفيع لا يزيد على خمس وثلاثين سنة اذا كان مسلحاً وتسع وثلاثين سنة اذا كان غير مسلح .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ١٨ ) من القانون الاصلي بالفاء عبارة ( مقدارها سبعة دنانير ونصف ) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( مقدارها خمسة دنانير ونصف ) على ان يشرى استخدام هذه التعديل اعتباراً من تاريخ ١/١١/١٩٨٣ .

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/١٠/١٦

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف	وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السالكت	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التعمير وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب	
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزيرة التنبية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القل
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

هكذا من المأهول

## نحسب الحسين لله

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي، ونأمر بإصداره ووضع مرسوم التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٣

### قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٣ )

ويقرأ مع القانون رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢٥ ) من القانون الاصيل بالغاء رتبة ( وكيل ) الواردة فيها بعد رتبة ( مرشح ) والاستعاضة عنها بالرتبتين التاليتين :

وكيل اول : يعمل شارة معدنية صفراء مزدوجة قياس الواحدة ( ٥٤ سم × ١ سم ) على الكتفين .  
وكيسل : يعمل شارة معدنية صفراء مفردة قياسها ( ٥٤ سم × ١ سم ) على الكتفين .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٣٠ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ح ) الى آخرها : -

ح - يرفع الوكيل الى رتبة وكيل اول اذا توفرت فيه الشروط التالية : -

- ١ - وجود الشاغل له في الموازنة .
- ٢ - امضى مدة ثلاث سنوات على الاقل في رتبته .
- ٣ - اجتاز فحص الترقيع المقرر .
- ٤ - ان يوصي قائد الوحدة/التشكيل بترقيعه .
- ٥ - ان يكون الاقدم في سلاحه او خدمته بالنسبة لرتبته ومهنته .
- ٦ - ان يكون حاصلا على الدرجة الاولى في مهنته اذا كان مهنيا .
- ٧ - ان لا يقل مستواه الثقافي عن المرحلة الابتدائية .
- ٨ - ان لا يكون قد حكم بعقوبة الجسم من الراتب لمدى يد على ثلاثين يوما خلال الثمانية عشر شهرا الاخيرة من خدمته .

٩ - ان يكون قد مضى مدة لا يقل عن سنتين على تنزيل رتبته مسبقا وكيل اول الى وكيل اذا كان قد صدر بحقه حكم من هذا القبيل

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/١٠/١٦

رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعلام عنان ابو عودة	وزير المالية سالم مسامدة	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار محمّد أبو نوار
وزير المواصلات احمد عبد الكريم الطراونه	وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير الاوقاف والشؤون والتنسيق الاسلامية كامل الشريف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مهندس علي السحيبات
وزير التكوين وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير العمل الدكتور جواد العناني
وزير التربية والتعليم الدكتور سميد القل	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الداخلية احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة وليد عصقور	وزير الاسغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الداخلية احمد عبيدات

هكذا من الأهل



## قانون تعديل لقانون الامن العام

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٣

لنصلي بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٣

## قانون تعديل لقانون الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون الامن العام لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرتين (٩٥) من المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

٨ - مديرية الشرطة : وحدة شرطية مسؤولة عن منطقة جغرافية محددة .

٩ - مدير الشرطة : الضابط المعين لقيادة وإدارة مديرية الشرطة .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١٠ - ب الرتب النظامية للأفراد دون رتبة ضابط وهي :-

وكيل اول

وكيل

رقيب

عريف

شرطي

تلميذ عسكري

شرطي مستجد

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - يرفع الوكيل الى رتبة وكيل اول اذا توفرت فيه الشروط التالية :

١ - ان يكون ذا كفاءة وتتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا القانون .

٢ - ان لا يقل مستواه الثقافي عن المرحلة الابتدائية .

٢ - ان يكون حاضلاً على الدرجة الاولى في مهنته اذا كان مهنيًا .

٤ - ان يكون قد اجتاز الدورة المقررة بنجاح .

٥ - ان يوصي قائد الوحدة بترقيته .

ب - يرفع الوكيل الى رتبة ملازم ثان اذا توفرت فيه الشروط التالية :

١ - ان يكون ذا كفاءة وتتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا القانون .

٢ - ان يكون حائزاً على شهادة الثالث الاعدادي بنجاح او ما يعادلها .

٣ - ان يكون حائزاً على الدرجة الاولى بمهنته اذا كان مهنيًا .

٤ - ان يكون عمره وقت الترفيع لا يزيد على اربعين سنة اذا كان مسلحاً وخمس واربعين سنة اذا كان ذا مهنة فنية .

٥ - ان لا يزيد تصنيفه الطبي على الدرجة الثالثة وذلك بموجب فحص طبي يجري له من قبل اللجنة الطبية قبل الترفيع .

٦ - ان يكون قد اجتاز الدورة المقررة بنجاح .

٧ - ان يوصي قائد الوحدة بترقيته .

للمادة ٥ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

أ - بالغاء نص الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

هـ - لا يرفع الفرد دون رتبة وكيل اول - إلا بعد اجتيازه الدورة المقررة بنجاح على ان يحدد المدير بموجب تعليمات يصدرها تتضمن مدة الدورة ومكان انعقادها وأية أمور أخرى تتعلق بها .

ب - باضافة الفقرتين (ز) و (ح) التاليتين اليها :

ز - لا يجوز ترفيع الفرد - دون رتبة وكيل اول - اذا كان قد حكم بعقوبة الحبس لمدة تزيد على ثمانية عشر يوماً او الجسم من الراتب لمدة تزيد على الثلاثين يوماً خلال الثانية عشر شهراً الاخيرة من خدمته وان لا يكون قد حكم بعقوبة الحبس لمدة تزيد على الثلاثين يوماً خلال الثلاث سنوات الاخيرة من خدمته :

ح - لا يرفع الوكيل اول الى ضابط .

هكذا من الأهل

المادة ٦ - تعدل المادة (٣٩) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (دون رتبة وكيل) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (دون رتبة ضابط)

المادة ٧ - يلغى نص المادة (٧٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - اذا حكم ضابط الصف بمقوية تنزيل الرتبة فلا يجوز ترقيته الى رتبته السابقة قبل التنزيل الا بعد مضي المدة المحددة تاليا لكل رتبة :

- |                     |          |
|---------------------|----------|
| ١ - عريف - شرطي     | سنة      |
| ٢ - زقيب - عريف     | سنة ونصف |
| ٣ - وكيل - زقيب     | سنة ونصف |
| ٤ - وكيل اول - وكيل | سنتان    |

ب - في حالة تنزيل رتبة ضابط الصف يوضع في القدم الذي يستحقه كأقدم ضابط صف في رتبته بعد تنزيل الرتبة المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة من مدة خدمته في رتبته التي نزل اليها .

ج - لا يجوز التنزيل الا للرتبة التي دونها مباشرة

١٩٨٣/١٠/١٦

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عفتان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير شؤون الارض المحطة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين احمد عبد الكريم الطراونه	وزير المواصلات وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير التكوين وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب
وزير العمل الدكتور جواد المعناني	وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القفل
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور

### في المجمع الملكي على الملكة للائحة التنظيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٣

تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ، وتأمراً باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٣

### قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع تعلية سد الملك طلال

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع تعلية سد الملك طلال بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٣/١٠/١٦

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عفتان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير شؤون الارض المحطة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين احمد عبد الكريم الطراونه	وزير التكوين وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير التكوين وزير الزراعة بالوكالة ابراهيم ايوب
وزير العمل الدكتور جواد المعناني	وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القفل
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور

هكذا من الأهل



## اتفاقية قرض

بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠ بين المملكة الأردنية الهاشمية ( وعرض فيما يلي المقترض ) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ( ويسمى فيما يلي الصندوق ) .

بما أن المقترض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع تعلية سد الملك طلال .

وبما أن هناك الأعمار الألمانية قد وافق من حيث المبدأ على منح المقترض قرضا بمبلغ (٨٦) مليون مارك ألماني ( ويسمى فيما يلي القرض الألماني ) للمساهمة في تمويل تنفيذ استصلاح أراضي تبلغ مساحتها حوالي (٦٠٠٠٠) دونم ( من ضمنها أراضي المشروع ) ورسمها من شهر الهرموك ومن المياه التي يوفرها المشروع .

وبما أن قرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول الشامية الأخرى ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها .

وبما أنه ثبت للصندوق أهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض .

وبما أن الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض إلى المقترض بالشروط والأوضاع المبينة بهذه الاتفاقية ،

لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

- ٢ -

المادة الأولى  
القرض ، الفائدة والتكاليف  
الأخرى ، السداد ، مكان السداد

١- يوافق الصندوق على أن يعطي المقترض ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا يوازي عشرة ملايين دينار كويتي ( ١٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك ) .

٢- يلتزم المقترض بأن يدفع للصندوق فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونص بالمائة ( ٣ ٪ ) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، وببداية سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣- يضاف إلى الفائدة نصف بالمائة ( ٥٠ ٪ ) سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف إدارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

٤- في حالة قيام الصندوق بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض طبقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائة ( ٥٠ ٪ ) سنويا من أصل المبلغ النهائي بغیر سحب المصدر منه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٥- تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوما مقسمة إلى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٦- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .

٧- تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقا كل ستة أشهر في ١٥ مارس و١٥ سبتمبر من كل سنة .

٨- يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أوفى الصندوق أخطارا سابقا بخمسة وأربعين يوما على الأقل ، أن يسدد إلى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :

(أ) أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو  
(ب) أصل أي قسط كامل من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر أقساط القرض استحقاقا .

٩- أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن الأخرى التي يحددها الصندوق في حدود الميعود .

هكذا من الأهل

### المادة الثانية العملة

١- يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية، وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدنانير الكويتية .

٢- يقوم الصندوق ببناء على طلب المقترض - وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لشروط الاتفاقية ، أو التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع .

ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمته للحصول على العملة الأجنبية .

٣- وعند سداد القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ببناء على طلب المقترض - وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدنانير الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير بعملة أو عملات أجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .

ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية ، وبمقدار ما يتسلمه منها .

٤- كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، يقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

### المادة الثالثة سحب مبالغ القرض واستعمالها

١- يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سيق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول ديسمبر ١٩٨٢ ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .

٢- يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، أن يقوم الصندوق بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض ، ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا ألغى القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .

٣- عندما يرغب المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يمدد الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد الثمن عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع إلا إذا اتفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .

٤- على المقترض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق بعمد المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .

هكذا من الأهل

٥- طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقترض له الحق في أن يحسب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦- يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف المعقولة للنفقات اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول (٢) من هذه الاتفاقية . ويتم تحديد تلك النفقات والطرق والإجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقترض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .

٧- يلتزم المقترض بأن يستعمل النفقات التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقا .

٨- يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء إلى المقترض أو لئذنه وأمره .

٩- ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق .

#### المادة الرابعة أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

١- يتعهد المقترض باتخاذ الترتيبات الكفيلة بقيام سلطة وادي الاردن (وتسمى فيما يلي السلطة) ، تحت تصرف الاشراف العام للمقترض ، بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللزمتين وطبقا للنس الهندسية والادارية والمالية والزامية السليمة .

٢- (أ) يتعهد المقترض بأن يدفع حصة القرض تحت تصرف السلطة بالشروط والأوضاع التي تكون في جميع الأوقات مرضية للصندوق .

(ب) يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل تزويد السلطة ، بالإضافة إلى حصة القرض وإلى التصيب الذي يختلج به المشروع من القرض الألتامشي ، بكل المبالغ الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك أية زيادة طارئة في النفقات ، وذلك حال نشوء الحاجة إليها ويقدر هذه الحاجة وطبقا للشروط والأوضاع المرضية للصندوق .

٣- يتعهد المقترض بأن يتخذ أو يعمل على اتخاذ أي إجراء أو عمل لازم لتمكين السلطة من تنفيذ المشروع ، وبأن لا يقوم أو يسمح بالقيام بأي إجراء أو عمل من شأنه عرقلة أو إعاقة هذا التنفيذ أو تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

٤- يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة بتنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المحدد (١٩٨٣ - ١٩٨٥) دون أي تأخير أو امتداد ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .

٥- يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل استعانة السلطة في تنفيذ المشروع بخبرة خبراء استشاريين مقتردين مقبولين لدى الصندوق ، على أن يوافق الصندوق على مهامهم وعقود استخدامهم .

٦- (أ) يتعهد المقترض بأن تتخذ السلطة الترتيبات الكفيلة بقيام الخبراء الاستشاريين بالإشراف على تنفيذ عملية السد والملحقات ، على أن يتعاونهم ويعمل تحت إدارتهم عدد مناسب من مهندسي السلطة الأكفاء المختصين لهذا الغرض ، ويتولى

هكذا من المأهول



الخبراء الاستشاريون اعداد تقارير دورية تقدمها السلطة للصندوق كل ستة أشهر من مدى تقدم العمل في التنفيذ ، وكذلك اعداد تقرير نهائي شامل من ايجاز الفعلية والملحقات تقدمه السلطة للصندوق في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ انتهاء التنفيذ على أن يتم تحديد نطاق هذا التقرير النهائي وتفصيلاته بالتشاور المسبق بين الصندوق وبين السلطة .

ب) دون حد أو انتقاص من عمومية حكم البند (أ) من هذه الفقرة ، يتعهد المقترض بأن يسمي السلطة بسلطة الكهرباء الأردنية في الاشراف على تنفيذ محطة توليد الكهرباء وحط النقل ، على أن يتم تحديد نطاق هذه الاستعانة ومدى الملاحظات والسلطات التي تخول للسلطة الكهرباء الأردنية بموجب اتفاق يعقد بين الطرفين بالشروط والأوضاع التي يتم الاتفاق عليها بالتشاور مع الصندوق .

٧- ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، يتعهد المقترض باتخاذ ما بكل قيام السلطة باتخاذ اجراءات المشافهة العالمية المفتوحة في عمليات تنفيذ المشروع ، وبالحصول على موافقة الصندوق المسبقة على ارساء عقود تنفيذ المشروع الممولة من حيلة القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية وعلى أحكام هذه العقود وشروطها .

٨- يتعهد المقترض باتخاذ كل الخطوات والاجراءات اللازمة لتمكين السلطة من الحصول ، حالما وحسبما يقتضيه الحاجة ، على الأراضي والحقوق المتعلقة بالأراضي التي ينطلبها تنفيذ المشروع وتشغيله ، على أن تقوم السلطة بتزويد الصندوق فور القيام بذلك بالأدلة الكافية على أن تلك الأراضي والحقوق قد تم توفيرها لأغراض المشروع .

٩- يتعهد المقترض باتخاذ الترتيبات الكفيلة بقيام السلطة بتقديم جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع الى الصندوق وذلك بمجرد اعدادها ، وبموافقة الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل ، وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .

١٠- يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة باستملاك أراضي المشروع وتقسيمها وتوزيعها على المزارعين وفقاً للأحكام المنظمة لذلك في " قانون تطوير وادي الأردن لسنة ١٩٧٧ " ، على أن يتم هذا التوزيع قبل بدء انتفاع تلك الأراضي بمياه المشروع بوقت كاف . ويتعهد المقترض بالتشاور مسبقاً مع الصندوق قبل اجراء أي تعديل جوهري في الأحكام المنظمة للتوزيع الواردة في ذلك القانون .

١١- يتعهد المقترض باتخاذ الترتيبات الكفيلة بقيام السلطة بإدارة المشروع رصائته بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقاً للأسس الهندسية والإدارية والمالية والزراعية السليمة .

ب) دون حد أو انتقاص من عمومية حكم البند (أ) من هذه الفقرة :

١- يتعهد المقترض بأن تعهد السلطة لسلطة الكهرباء الأردنية بتسهيل رصانة محطة توليد الكهرباء وحط النقل بموجب اتفاق يعقد بين السلطتين لهذا الغرض بالشروط والأوضاع المناسبة .

٢- يتعهد المقترض بأن تنشئ السلطة جهازاً مئزرماً لتسهيل وصيانة المنشآت اللازمة لرى المشروع بكم عدد كافياً من العاملين المتخصصين المؤهلين حسب اشتباكات التشغيل والصيانة ويرأسه أحد العاملين من ذوي الخبرة والكفاءة ، على أن تقوم السلطة بالتشاور مسبقاً مع الصندوق حول تكوين هذا الجهاز وملاحياته ومسؤولياته قبل البدء في استغلال أراضي المشروع بوقت كاف .

٣- يتعهد المقترض بأن يتم اتخاذ كل الترتيبات الكفيلة بتوفير المياه اللازمة لرى أراضي المشروع من المأخذين المعدين لذلك من مياه قناة الفجر الثرية ، وبعد الأنابيب اللازمة لرى هذه الأراضي وفقاً للتصاميم والمواصفات التي يفيها الخبراء الاستشاريون .

٤- يتعهد المقترض بأن تتخذ السلطة كل الترتيبات اللازمة لضمان توزيع المياه على الوحدات الزراعية بالمشروع على نحو منتظم وكاف وبما لا يخل بالتوزيع العادل للرى بين هذه الوحدات .

٥- ألا في الاعتبار كمية المياه المحدودة التي يوفرها المشروع وتوقفاً من أي سوء استعمال لها ورفعة في توفير مياه المشروع وتحسين إنتاجية أراضيها ، يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة باتخاذ الترتيبات الكفيلة برفع كفاءة الري وتشجيع نظام الري بالتنقيط .

٦- يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة بتنفيذ المصارف السطحية أثناء تنفيذ المشروع بما يمكن من تصريف مياه الأمطار ولعل الأراضي ، وبأن تتخذ السلطة الترتيبات اللازمة لوضع المصارف المغطاة حالما وحسبما يلزم ذلك .

هكذا من الأصول

١٦- يتعهد المقترض بأن يتخذ الترتيبات الكافية بتوفير التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل اللازمة لتمويل شراء معدات الري الحقلية للمشروع .

١٧- يتعهد المقترض باتخاذ كل الترتيبات اللازمة التي تكفل للسلطة أن تولد من بيع مياه ري المشروع حصة تكون كافية لتغطية التكاليف السنوية لتوفير ومباشرة الجزء المتعلق من المشروع بالري واستصلاح الأراضي ، وكذلك لاسترداد نصيب معقول من التكاليف الرأسمالية لهذا الجزء في مدى حياته الاقتصادية .

١٨- يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة ببيع الكهرباء بالحجم عند نقطة التزويد الرئيسية إلى سلطة الكهرباء الأردنية بموجب اتفاق يعقد بين السلطين بأوضاع وشروط مناسبة ، على أن يتم تزويد الصندوق بنسخة من هذا الاتفاق حال إتمامه .

١٩- يتعهد المقترض بأن يتم اتخاذ كل الترتيبات الكافية بتوفير التمويل الموسمي للمدخلات الزراعية اللازمة للمشروع .

٢٠- يتعهد المقترض باتخاذ كل الترتيبات الكافية بتوفير خدمات الإرشاد والأبحاث الزراعية في أراضي المشروع بالمستوى المطلوب ، بما يساعد على رفع الكفاءة الانتاجية لهذه الأراضي بأقل تكلفة ممكنة .

٢١- يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة باتخاذ الخطوات اللازمة لتحديث مع وتمهين التربة في أراضي المشروع قبل بدء الاستغلال الكامل لهذه الأراضي في الزراعة بوقت كاف ، ويتزود الصندوق بنسخة من هذا التحديث حال إتمامه .

٢٢- يتعهد المقترض بأن تقوم السلطة بإمساك حسابات مستقلة للمشروع ، وبإحضار هذه الحسابات للتدقيق طبقاً للأصول السليمة للتدقيق المطبقة على نحو منتظم من قبل مدققي حسابات مستقلين من ذوي المستوى المعترف به يكونون متبرلين لدى الصندوق ، ويتزود الصندوق في موعد أقصاه ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية أثناء تشغيل المشروع بنسخ مصدقة من أولئك المدققين لحسابات المشروع من تلك السنة .

٢٣- يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل :  
(أ) قيام السلطة بإمساك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض وبما إن استُخدمت في تنفيذ المشروع وتنتج تقدم المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المعيارية عليها عمليات السلطة ومركزها المالي .

(ب) تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته والبضائع المعمولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، مع تهيئة جميع التسهيلات المعقولة لقيام أولئك المندوبين بالزيارات المتعلقة بالمشروع وبالقرض .

(ج) تزويد الصندوق بكل ما يطلبه في حدود المعقول من معلومات وببائعات متعلقة بانفاق حصة القرض أو بالبضائع أو بالمشروع أو بعمليات السلطة ومركزها المالي ، وبوجه خاص يتعهد المقترض بأن تحيط السلطة الصندوق علماً بتقدم سير العمل في تنفيذ استصلاح وري أراضي المشروع عن طريق تزويده بالقرارات الدورية عن تنفيذ استصلاح الأراضي وربطها من نهر اليرموك وتعلية سد الملك طلال الذي سيحول بمساهمة بنك الامم المتحدة الألماني .

(د) يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل أن تعمل السلطة في صبح الأوقات طبقاً لأنظمة وقواعد مقبولة لدى الصندوق ، وبأن يكون لها من الملامح والإدارة ما يوفها لتنفيذ المشروع وإدارته بالمعاشية والكفاءة اللازمة .

ويتعهد المقترض باخطار الصندوق مسبقاً ، في ظل روح التعاون المشترك نائدين الطرفين ، بأي إجراء مقترح لتغيير النظم الأساسية للسلطة أو لتعديل القواعد والأنظمة الخاصة بها على نحو يؤثر في طبيعة أو تكوين أو حقوق أو مسؤوليات السلطة أو في قدرتها على تحقيق أغراض المشروع ، وذلك مع اشارة الفكرة الكافية لتبادل الرأي مع الصندوق في شأن مثل هذا الإجراء قبل اتخاذه .

(هـ) يتعهد المقترض بأن يتخذ من التدابير ما يكفل قيام السلطة :

(أ) بالتأمين على جميع البضائع المعمولة من القرض ضد المخاطر المتعلقة بترافقها ونقلها وتجميعها في موقع المشروع لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرك التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجباً دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملية أخرى قابلة للتحويل الحر .

(ب) بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرك التجاري السليم .

كل من أهل



٢٦- سيعاون المقترض والمصدق معاونا وثيقا بكل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية سيؤد كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض . وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأفراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام . ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق فوراً بأي عامل من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملحوظة عن التقدير الحالي) أو ينطوي على تهديد بذلك .

٢٧- يقرر المقترض والصندوق أن في شئيهما أن لا يتمم أي قرض خارجي بأولوية على قرض الصندوق من طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة . وتحقيقاً لذلك ، فإن المقترض يلتزم ويتعهد بأنه في حالة إنشاء أو قيام أي ضمان عيني على أموال الحكومة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً ونفس المقدار وذات درجة الأولوية كغيره لسداد أصل قرض الصندوق مع الفوائد والتكاليف الأخرى ، ويقوم المقترض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى . على أن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق على الأحوال الآتية :

(أ) أحوال إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .

(ب) أحوال ترتيب ضمانات عينية على السلم التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوبها ومفروض أن يتم سدادها من حصة سهم تلك السلم التجارية .

(ج) أحوال الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوبها .

ويشمل اصطلاح " أموال الحكومة " المستعمل في هذه المادة أموال الحكومة المركزية وأموال الأقسام السياسية والإدارية التابعة لها وأموال الجهات والهيئات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو الأقسام السياسية والإدارية التابعة لها بما في ذلك البنك المركزي أو أي مؤسسة مصرية تقوم بأعمال البنك المركزي . ويشمل اصطلاح " ضمان عيني " أي رهن أو ضمان أو سعة أو امتياز أو سابقة من أي نوع كان .

٢٨- يلتزم المقترض بأن يحدد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى بالكامل دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي غرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيها ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢٩- تعفى هذه الاتفاقية ، وكذلك التصديق عليها وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ، من أي غرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيها سواء في الحاضر أو في المستقبل . وسيقوم المقترض بدفع أي غرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بحملتها .

٣٠- يعفى سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في أراضيها سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٣١- جميع مستندات و سجلات ومراشات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة الشاملة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .

٣٢- تعفى جميع موجودات الصندوق ودخله من التأمين والمصادرة والحجز .

هكذا من الأصول

المادة الخامسة  
القرض ووقف السحب منه

١- يحق للمقترض أن يلقى أي جزء من القرض يكون بائنا دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق بذلك . على أنه لا يجوز للمقترض أن يلقى أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر منه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢- إذا قام سبب من الأسباب الآتية ، واستمر قائما ، يحق للصندوق بموجب إخطار إلى المقترض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض :

(أ) عدم قيام المقترض بالوفاء كلها أو جزئيا بالتزامه بمدة أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصندوق .

(ب) عدم قيام المقترض كلها أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق بإخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية ، أو أن تقوم السلطة بتنفيذ التزاماتها المترتبة على هذه الاتفاقية .

(هـ) عدم اتمام القرض الألماني في حدود المبالغ والأقساط المشار إليها في مقدمة هذه الاتفاقية ، أو انتهاء حق المقترض في السحب من القرض الألماني ، أو إيقاف حقه في السحب منه دون تمكن المقترض من استعادة هذا الحق في خلال فترة مقبولة ، وكل ذلك مع عدم تمكن المقترض من توفير تمويل بديل بشروط مقبولة لدى الصندوق .

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نشأ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نشأها .

ويظل حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفًا ، كلها أو جزئيا ، حسب الأحوال ، إلى أن يتقدم السحب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق بإخطار المقترض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق إلى المقترض مثل هذا الإخطار ، يعود للمقترض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من أسباب الإبقاء .

ب- في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة (١)/٢ من المادة الخامسة واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ / (ب) و(ج) و(د) و(هـ) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقترض ، يحق للصندوق حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الأداء فورا . وبناء على ذلك ، يصبح أصل القرض مستحقا وواجب الأداء فورا بصرف النظر عن أي شيء آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

ج- إذا قل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفًا لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق أن يخطر المقترض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، وبتوجيه هذا الإخطار يعتبر القرض ملغى .

د- أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق أو إيقاف لحق المقترض في السحب لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك .

١- يستقطع المبلغ الملغى من القرض من أقساط السداد استقطاما نسبيا ، بنسبة الأقساط إلى بعضها .

٢- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية وتوصياتها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من إلغاء القرض أو إيقاف السحب .

هكذا من الأهل



## المادة السادسة

## قوة التزام هذه الاتفاقية .

أثر عدم التمسك باستعمال الحق . التحكيم

١- حقوق والتزامات كل من المندوب والمقترح المقررة بموجب هذه الاتفاقية تكون صحيحة وناذرة طبقاً لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك ، في أي مناسبة من المناسبات ، بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير شالئ استناداً إلى أي سبب كان .

٢- عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في هذا أو ذاك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة من سلطاته بمقتضاها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو لم يتمسك به أو حمل التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين ، يحدد عدم تنفيذ الطرف الآخر للالتزام من التزاماته . لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣- يضمن الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبة ، بشأن هذه الاتفاقية ، بطريق الاتفاق الودي بينهما .

فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين ، عرض النزاع للتوفيق على لجنة من ثلاثة ، يعين كل طرف عضواً من أمثاله ، ويعين رئيسها الأمين العام لجامعة الدول العربية بناءً على طلب أي من الطرفين . وعلى اللجنة أن تنتهي من أعمالها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها .

فإذا لم تتوصل اللجنة إلى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة أو إذا كان قد تعذر تشكيلها أصلاً لامتناع أحد الطرفين عن تعيين العضو الذي يمثلها بها ، عرض الخلاف على التحكيم حسبما هو مبين في الفقرة التالية :

٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترح أحدهم ويعين المندوب المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المرجع باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة محكم أو وفااته أو عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ، ويكون للخلد جميع سلطات المحكم الأصلي ويؤم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرقه على التحكيم ومقدار التويض المطلوب وطبيعته واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناءً على طلب طالب التحكيم .

إذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح .

تتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد إجرائها لتتيح فرصة عادلة لسماع أقوال كل من الطرفين ، وتفضل - حضورياً أو غيابياً - في المسائل المعروفة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر قرارها كتابياً وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون مرار هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة شهادتها ، ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار أتعاب أو مكافآت المحكمين وغيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب أو المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المقبول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي أنفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ومبادئ العدالة .

هكذا من الأهل

٥- الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين أو مطالبة من أحدهما توجب أي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات أو البقاء في المطالبات .

٦- اعلان أحد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعة . ويقرر الطرفان تشارليهما من الآن عن التمسك بأن يجرى الاعلان بأي طريقة أخرى .

#### المادة السابعة احكام متفرقة

١- كل طلب أو اخطار يوجه أحد الطرفين إلى الآخر بناءً على هذه الاتفاقية ، أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابية . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة السابعة ، يعتبر الطلب قد تقدم والاطار قد تم قانوئاً بمجرد أن يحلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف الموجه له أو في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار إلى الطرف الآخر .

٢- يقدم المقترح إلى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على ملحة وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، أو الذين سيقومون نيابة عن المقترح باتخاذ أي اجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣- يمثل المقترح في اتخاذ أي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناءً على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها رئيس سلطة رادي الأرض أو أي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو امانة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترح يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترح المذكور ، أو أي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، بشرط أن يكون من رأيه أن التعديل أو الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنهما أن يزيدا التزامات المقترح زيادة كبيرة . ويتخذ توقيع ممثل المقترح على التعديل أو الاضافة قرينة على أنه ليس ليهما ما يزيد التزامات المقترح زيادة كبيرة .

هكذا من المأهول



المادة الثامنة  
نفاذ الاتفاقية وانتهاؤها

- ١- لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق أدلة وإثبات تفيد أن إبرام هذه الاتفاقية من جانب المقترح قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التدقيق عليها على النحو اللازم قانوناً .
- ٢- يجب على المقترح أن يقدم الى الصندوق ، كجزء من الأدلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة تفيد أن هذه الاتفاقية قد أبرمت من جانب المقترح بناءً على تفويض قانوني وأنه قد تم التدقيق عليها على النحو اللازم قانوناً ، وأنها صحيحة وملزمة للمقترح طبقاً لأحكامها .
- ٣- اذا وجد الصندوق أن الأدلة المقدمة من المقترح على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإرسال بريقة الى المقترح بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، وبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ إرسال هذه البريقة .
- ٤- اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف (٩٠) يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أي مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يصح أن يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب إخطار الى المقترح . وعند إعطاء هذا الإخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .
- ٥- كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم سداد المقترح للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

المادة التاسعة  
تعريفات

- ١- يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :
- (أ) " المشروع " يعني المشروع الذي عقد القرض من أجله والوارد وصفه في الجدول (٢) من هذه الاتفاقية أو حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترح والصندوق .
- (ب) " بضاعة " أو " بضائع " تعني المواد والآلات والأدوات والخدمات المطلوبة للمشروع . وتضمن البضائع بشكل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترح .
- (ج) " السلطة " تعني سلطة وادي الأردن " المنشأة بموجب قانون المقترح المؤتلف رقم (١٨) لسنة ١٩٧٧ المسمى " قانون تطوير وادي الأردن لسنة ١٩٧٧ ، أو أي خلف لها يكون مقبولاً لدى الصندوق .
- ٢- العناوين الآتية محددة أعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترح  
سلطة وادي الأردن  
صندوق البريد رقم ٢٧٦٩  
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

العنوان البرقي  
جولفاكس  
JVC JO 21692  
الخليج

عنوان الصندوق  
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية  
صندوق البريد ٢٩٢١  
الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي  
الصندوق  
الكويت

الخليج  
ALSUNDUK 22025  
KFAED KT 22616

هكذا من الأهل

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في مدرها  
بواسطة الممثلين المفوضين قاثونا من جانب الطرفين مع خضوع كل منها تعتبر  
أصلا وتعتبر جميعا مستندا واحدا .

عن  
المملكة الأردنية الهاشمية



المفوض في التوقيع

عن الصندوق الكويتي  
للتنمية الاقتصادية العربية



رئيس مجلس الادارة المفوض

الجدول رقم (١)  
أنشطة السداد

الرقم	تاريخ استحقاق الأقساط	مقدار القسط المستحق سدادا لأصل القرض مقدرا بالدينار الكويتي
١	١٩٨٨/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢	١٩٨٨/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣	١٩٨٩/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٤	١٩٨٩/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٥	١٩٩٠/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٦	١٩٩٠/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٧	١٩٩١/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٨	١٩٩١/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٩	١٩٩٢/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٠	١٩٩٢/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
١١	١٩٩٣/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٢	١٩٩٣/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٣	١٩٩٤/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٤	١٩٩٤/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٥	١٩٩٥/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٦	١٩٩٥/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٧	١٩٩٦/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٨	١٩٩٦/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
١٩	١٩٩٧/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٠	١٩٩٧/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢١	١٩٩٨/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٢	١٩٩٨/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٣	١٩٩٩/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٤	١٩٩٩/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٥	٢٠٠٠/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٦	٢٠٠٠/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٧	٢٠٠١/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٨	٢٠٠١/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٩	٢٠٠٢/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٠	٢٠٠٢/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣١	٢٠٠٣/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٢	٢٠٠٣/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٣	٢٠٠٤/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٤	٢٠٠٤/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٥	٢٠٠٥/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٦	٢٠٠٥/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٧	٢٠٠٦/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٨	٢٠٠٦/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
٣٩	٢٠٠٧/٣/١٥	٢٥٠٠٠٠
٤٠	٢٠٠٧/٩/١٥	٢٥٠٠٠٠
المجموع		١٠.٠٠٠.٠٠٠

هكذا من الأهل



الجدول رقم (٢)  
ومد المشروع

يهدف المشروع الى زيادة الرقعة الزراعية واحتاج الطاقة الكهربائية والعمل على انتظام الري بالأراضي المروية حاليا .

ويشتمل المشروع على العناصر التالية :

أولا : السد وملحقاته

- ١- تعلية جسم السد الرئيسي من الصخر الركامي غير المصنّف .
- ٢- اجراء عمليات الحقن العادي والكيميائي مع تعلية الحائط العازل .
- ٣- تعلية المفيض وذلك من طريق بناء مفيض آخر خلف المفيض القائم مع تركيب أبواب جديدة .
- ٤- تعديل نفق التمرير لمياه الري ورفع غرفة الفوايط لارتفاع المياه خلف السد .
- ٥- بناء محطة للكهرباء خلف السد تأخذ بشفق منطوق قدرها ٤ ميجاوات من مولدين مع خط النقل اللازم لربطها بالشبكة القومية .
- ٦- حفر قناة مفتوحة لجر المياه من مستنقع قيمان خانة الى بحيرة السد في حدود ٢ مليون متر مكعب في السنة .
- ٧- الخدمات الاستشارية للاشراف على تنفيذ المشروع .

ثانيا : شبكة الري والصرف

- ١- حفر قناة مفتوحة من قرية الكرامة عند نهاية قناة القور الشرقية العالية بطول ١٤ كيلومترا وبسعة قدرها ستة (٦) أمتار مكعبة في الثانية .
- ٢- اقامة مأخذين على القناة لمد مياه المشروع بالراحة .
- ٣- وضع شبكة الري المكونة من أنابيب اسبتوس رشيمة وفرعية ينتهي كل منها بمأخذ لكل من الوحدات الحقلية .
- ٤- حفر مصارف سطحية مفتوحة لتمرير مياه الأمطار الغاشقة والمياه الساتية من ثل الأراضي المألحة .
- ٥- وضع مصارف مغطاة حيثما يلزم وفقا لما تشهته الدراسات الجارية .
- ٦- تشييد الطرق الحقلية .

نظام موظفي امانة العاصمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٣  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٣

نظام موظفي امانة العاصمة

صادر بالاستناد الى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام موظفي امانة العاصمة لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - يكون للكانات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الامانة :	امانة العاصمة
الجلس :	مجلس الامانة
الامين :	امين العاصمة
الوكيل :	وكيل الامانة
الملاك :	مجموع الوظائف والدرجات والرواتب المحددة لها وفق ماهومين في جدول تشكيلات وظائف الامانة
الموظف :	كل شخص يعين في الامانة بقرار من المرجع المختص حسب احكام هذا النظام .
الراتب :	الراتب الاساسي الشهري للموظف
الراتب الاجبالي :	مجموع الراتب الاساسي الشهري مع العلاوات الفنية والاختصاص والعلاوات الموحدة التي يستحقها الموظف .
اللجنة :	لجنة الموظفين المؤلفة بمقتضى احكام هذا النظام

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على جميع موظفي الامانة بمن فيهم الموظفون بمقود وذلك الى المدى الذي لا يتعارض فيه مع الشروط المثبتة في عقود استخدامهم .

المادة ٤ - أ - في الحالات التي لم يرد عليها نص في هذا النظام تطبق على موظفي الامانة احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - تحقيقا للغاية المقصودة في الفقرة (أ) من هذه المادّة يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الامين صلاحيات الوزير المختص ويمارس الوكيل صلاحيات وكيل الوزارة اينما وردت في ذلك النظام

هكذا من الأهل

المادة ٥ - يقسم موظفو الامانة الى :

أ - موظفين مصنفين

وهم الذين يعينون في وظائف دائمة مصنفة لها درجات في جدول التشكيلات .

ب - موظفين غير مصنفين

وهم الذين يعينون في وظائف دائمة غير مصنفة براتب شهري يحدد في جدول التشكيلات وليس لها درجات .

ج - موظفين يعقود

وهم الذين يعينون لمدة محدودة بموجب عقود تبرم بينهم وبين الامين نيابة عن الامانة في وظائف اختصاصية مدرجة في جدول التشكيلات .

د - موظفين مؤقتين

وهم الذين يعينون في وظائف مؤقتة على حساب المخصصات المفتوحة او مخصصات المشاريع او الامانات او على حساب رواتب الموظفين المعارين او المجازين دراسيا ولا يشمل ذلك العامل الذي يتقاضى اجورا يومية .

المادة ٦ - أ - تحدد رواتب الموظفين الذين يشغلون الوظائف العليا والدرجات الخاصة والموظفين غير المصنفين وزياداتهم السنوية والموظفين يعقود في جدول التشكيلات الذي يقره رئيس الوزراء بناء على تنسيق من المجلس .

ب - تحدد درجات ورواتب سائر الموظفين المصنفين على الوجه المبين في نظام الخدمة المدنية المعمول به ج - يضاف الى رواتب موظفي الامانة باستثناء الموظفين يعقود ما يعادل ثلث الراتب لكل منهم ، وتؤخذ هذه الاضافة بعين الاعتبار لجميع الغايات ماعدا الغايات المتعلقة بحساب راتب التقاعد ، وتسري احكام هذه الفقرة على الموظف المعار للامانة .

المادة ٧ - أ - يتم تعيين وترقية الموظفين المصنفين من شاغلي الوظائف العليا والخاصة والدرجات الاولى والثانية وانتهاء خدماتهم بقرار من المجلس بناء على تنسيق الامين على ان يقتزن القرار بموافقة رئيس الوزراء .

ب - يتم تعيين وترقية بقية الموظفين بقرار من الامين بناء على تنسيق اللجنة وتنتهي خدماتهم بقرار من الامين بناء على تنسيق الوكيل .

ج - يتم تعيين الموظفين يعقود وزيادتهم بقرار من الامين بناء على تنسيق اللجنة ، على انه اذا زاد الراتب الاجمالي المقرر للموظف بمقدار ما ياتي ديناري يتم تعينه بقرار من المجلس بناء على تنسيق الامين وموافقة رئيس الوزراء ويجوز في الحالات الاضطرارية منح الموظف بمقدار لا يزيد على ( ٢٥ ٪ ) من راتبه الاجمالي بقرار من الامين بناء على تنسيق اللجنة ويجوز رفع هذه النسبة في الحالات الاضطرارية الخاصة الى ( ١٠٠ ٪ ) من الراتب الاجمالي بقرار من المجلس بناء على تنسيق الامين وموافقة رئيس الوزراء .

د - يتم تعيين الموظفين غير المصنفين وزيادتهم ورواتبهم وانتهاء خدماتهم بقرار من الوكيل بناء على تنسيق اللجنة اذا لم يتجاوز الراتب الاجمالي المقرر للموظف غير المصنف مائة دينار ، وبقرار من الامين بناء على تنسيق الوكيل اذا تجاوز الراتب الاجمالي ذلك الراتب .

المادة ٨ - يكون العمل لموظفي الامانة سناً واربعين ساعة في الاسبوع ويحدد سائر الامور المتعلقة بالدوام بتعليمات يصدرها الامين .

المادة ٩ - يجوز انتداب الموظف من الامانة الى اي من الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة لمدة لا تزيد على ستة .

المادة ١٠ - تشكل في الامانة لجنة تسمى ( لجنة الموظفين ) برئاسة الوكيل وعضوية اثنين من كبار موظفي الامانة يبينهما المجلس بناء على تنسيق الامين وتختص بالقيام بالمهام والواجبات الموكولة اليها بمقتضى هذا النظام ، وتتخذ قراراتها بالاجماع او باكثرية الاصوات .

المادة ١١ - تمنح الاجازات للوكيل ولشغلي الوظائف العليا وموظفي الدرجات الخاصة والاولى والثانية بقرار من الامين وتمنح لباقي الموظفين بقرار من الوكيل .

المادة ١٢ - يتم تعيين العمال في الامانة باجور يومية بقرار من الوكيل .

المادة ١٣ - تعتبر خدمة الموظف منتهية في اي من الحالات التالية : -

أ - الوفاة

ب - الاستقالة المقبولة

ج - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة او الاحالة على التقاعد

د - عدم اللياقة الصحية

هـ - الغاء الوظيفة

و - فقد الوظيفة

ز - فقد الجنسية

ح - الاستغناء عن الخدمة

ط - العزل

المادة ١٤ - تقدم الاستقالة خطيا وتقبل او ترفض من المرجع المختص في التعيين ولا يجوز للموظف الاقتراع عن العمل قبل تبليغ قرار قبول استقالته والا اعتبر فاقدا لوظيفته .

المادة ١٥ - يترتب على الموظف التقيد بالقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات وسائر القواعد التنظيمية والادارية المعمول بها اثناء قيامه بمهام وظيفته وذلك تحت طائلة التعرض لاحدى العقوبات التأديبية التالية : -

أ - الانذار

ب - الحسم من الراتب لمدة لا تزيد على اسبوع

ج - توقيف الزيادة السنوية

د - تنزيل الراتب ضمن الدرجة

هـ - تنزيل الدرجة لاعلى مربوط الدرجة السابقة لها .

و - الاستغناء عن الخدمة مع صرف رواتبه ومكافآت نهاية الخدمة

ز - العزل

هكذا من الأشغال

المادة ١٦ - أ - للأمين بناء على تنسيب الوكيل ان يوقع ايا من العقوبات التالية على موظفي الصنف الاول :

- ١ - الانذار
- ٢ - الحسم من الراتب لمدة لا تزيد على اسبوع
- ٣ - توقيف الزيادة السنوية
- ٤ - تنزيل الراتب ضمن الدرجة

ب - للوكيل ان يوقع ايا من العقوبات التالية على موظفي الصنف الثاني :

- ١ - الانذار
- ٢ - الحسم من الراتب لمدة لا تزيد على اسبوع
- ٣ - توقيف الزيادة السنوية
- ٤ - تنزيل الراتب ضمن الدرجة

ج - للوكيل ان يوقع اي عقوبة تأديبية على الموظفين غير المصنفين والموظفين المؤقتين .

المادة ١٧ - لا توقع عقوبة توقيف الزيادة السنوية وتنزيل الراتب ضمن الدرجة الا بعد اجراء التحقيق اللازم من قبل لجنة يعينها الامين او الوكيل لهذه الغاية واما عقوبتا الانذار والحسم من الراتب فلا يجوز فرض اي منها الا بناء على تنسيب من الرئيس المباشر او الاعلى للموظف بعد تحقيق يجره لهذا الغرض .

المادة ١٨ - أ - يشكل المجلس التأديبي لموظفي الامانة بقرار من المجلس برئاسة احد اعضائه وعضوية اثنين من كبار موظفي الامانة .

ب - يجوز تعيين عضو احتياطي او اكثر في المجلس التأديبي يكلف من قبل رئيسه لقيام باعمال اي عضوا اصيل فيه في حالة غيابه .

المادة ١٩ - يبلغ الامين الموظف مضمون المخالفة او الشكوى المقدمة بحقه ويسمح له بالاطلاع على جميع الوثائق المتعلقة بها والتحقيقات التي اجريت بشأنها ويطلب منه الاجابة عليها خلال مدة لا تزيد على اسبوع واحد .

المادة ٢٠ - تمال جميع الاوراق للمجلس التأديبي من قبل الامين ويدعى الموظف الممثل امام المجلس وبعد استكمال جميع الاجراءات وسماع الادلة واتاحة الفرصة لتقديم دفاعه وينتظره يصدر المجلس التأديبي قراره بالاجماع او الاكثرية بادانة الموظف او ببراءته وفي حالة الادانة للمجلس التأديبي ان يوقع بالموظف ايا من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٢١ - أ - للأمين ان يقرر كف يد الموظف المخال على المجلس التأديبي او المدعي العام او المحكمة وينقطع في هذه الحالة عن العمل طيلة فترة التحقيق والمحاكمة ويوقف صرف راتبه الاجباري ما لم يقرر الامين صرف جزء من الراتب لا يزيد على النصف .

ب - اذا لم يصدر قرار من المجلس التأديبي بالاستغناء عن الموظف او عزله فتصرف له جميع رواتبه وعلاواته عن المدة التي بقي مكثف اليد خلالها عن العمل .

المادة ٢٢ - اذا اقيمت دعوى جزائية على الموظف فلا يجوز اتخاذ اجراءات تأديبية بحقه قبل صدور حكم نهائي في تلك الدعوى .

المادة ٢٣ - يستغنى عن خدمات الموظف بقرار من المرجع المختص بتعيينه في اي من الحالات التالية :  
أ - اذا عوقب بتوقيف الزيادة السنوية عنه لستين متتاليتين .

ب - اذا عوقب بتأخير ترفيعه ثم ارتكب ذنبا اخر يستوجب معاقبته باحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام خلال ستين متتاليتين .

ج - اذا ورد عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف واخذت اللجنة بهذا التقدير .

د - اذا اوقعت عليه اربع عقوبات تأديبية في السنة الواحدة .

لادة ٢٤ - يزول الموظف بقرار من المرجع المختص بتعيينه :

أ - اذا ادين بجنحة مخلة بالشرف .

ب - اذا حكم بجنحة او بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر حتى ولو استبدلت هذه العقوبة بالغرامة .

ج - اذا حكم عليه تأديبيا بتنزيل درجته ثم ارتكب ذنبا آخر يستوجب فرض عقوبة تنزيل الدرجة مرة اخرى .

لادة ٢٥ - يتقاضى كل من الامين واعضاء المجلس وامين سر المجلس المكافآت التي يحددها رئيس الوزراء عن كل جلسته يحضرها من جلسات المجلس او اي من لجانه .

لادة ٢٦ - للمجلس بتنسيب من الامين ان يقرر دفع اجور عن العمل الاضافي للموظفين والعمال الذين يكلفون بالعمل ساعات اضافية بعد اوقات الدوام الرسمي شريطة ان لا تزيد هذه الاجور عما يحدده قانون العمل المعمول به وان لا يتقاضى الموظف او العامل في هذه الحالة اي علاوة عن العمل الاضافي مقررة بموجب اي تشريع آخر معمول به .

لادة ٢٧ - للأمين والوكيل تفويض اي من صلاحياتهما المنصوص عليها في هذا النظام لاي من كبار موظفي الامانة .

لادة ٢٨ - للأمين بموافقة المجلس ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه او مخالفتها .

لادة ٢٩ - ينشئ ( نظام موظفي امانة العاصمة رقم (٨٦) لسنة ١٩٦٦ .

١٩٨٣/١٠/٥

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السليحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عبدان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة دليل الخارجية بالوكالة	وزير الواصلات	وزير الزراعة	وزير العدل
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان حوتين	احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساعات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التوطين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كليل الشريف
وزير المعمل الدكتور جواد المناعي	وزيرة التقنية الاجتماعية انعام القتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القل
وزير الدخالية احمد مبيدات	وزير الشؤون البلدية والعمرية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وفيد مصفور

هكذا من الأهل



لجنة الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٢١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٣/٩/١٤  
بأمر بوضع النظم الآتية :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٢

نظام الهاتف

صادر بالاسعاد الى المادتين (٨/ك و ١٦) من قانون  
مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١

### الفصل الاول الغاية والتمهيدات

المادة ١٨ - يسمى هذا النظام (نظام الهاتف لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٥ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة  
لها في ادناه الا اذا دللت القرينة على غير ذلك.

المؤسسة	مؤسسة المواصلات السلطانية واللاسلكية
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس	رئيس المجلس
الدير العام	مدير عام المؤسسة او من يفوضه خطياً
المشترك	كل شخص طبيعي او معنوي يتعاقد مع المؤسسة للاشتراك بالخدمة الهاتفية
محل المشترك	المحل الذي تم تأمين الخدمة الهاتفية اليه
المتوان الدائم للمشترك	هو المتوان الذي يدرجه المشترك خطياً في طلب الاشتراك لغايات التخليص
الخطية الهاتفية المحلية	المنطقة الجغرافية للقسم العام الواحد الذي تربط به جميع خطوط المشتركين في تلك المنطقة ارتباطاً مباشراً او من طريق جهاز تحويل. وينطبق هذا التعريف على كل تابع من انواع الآلة الالكترونية المرتبطة سلكياً او هوائياً مع المقاسم الالكترونية المركزة في المؤسسة.

- ٢ -

المنطقة الهاتفية : المنطقة الجغرافية المتعددة المقاسم المحددة  
العائنة بقرار من المجلس

الخط الاصلى : كل خط هاتفي يصل ما بين المقسم العام  
وبين محل المشترك ضمن المنطقة الهاتفية  
المحلية

الخط الفرعى : كل خط هاتفي يصل بين الهاتف الاصلى  
الداخلي وأى هاتف فرعى يعمل على التوازي مع الهاتف  
الاصلي شريطة وقوع الهاتف الفرعى ضمن حرم محل  
المشترك

خط الاتصال : كل خط سلكي او لاسلكي يصل بين مقسمين  
عاميين محليين في المنطقة الهاتفية العامة

خط التوصيل : الخط الذي يصل ما بين اجهزة الاتصالات  
المركبة في محل المشترك الرئيسي وبين الاجهزة المقابلة  
او الفرعية المركبة في المحل الفرعى للمشارك ايتمسا  
كان موقعه ضمن المنطقة الهاتفية المحلية  
او العامة بما في ذلك الخطوط الاصلية وخطوط  
الاتصال التي تستخدم لتوفير خط التوصيل  
المطلوب

الخط الفرعى : كل خط هاتفي يصل بين الهاتف الاصلى  
الخارجى وبين محل آخر للمشارك في بناء منفصل ضمن  
المنطقة الهاتفية المحلية او العامة

خط القوة : كل خط يزود المقسم الخاص بالتيار الكهربائى  
من المقسم العام

المكالمة المحلية : المكالمة الهاتفية التي يجربها المشترك مع مشترك  
آخر داخل المنطقة الهاتفية المحلية او العامة

المكالمة الداخلية : المكالمة الهاتفية التي يجربها المشترك مع  
مشترك آخر داخل المملكة وخارج حدود المنطقة  
الهاتفية المحلية او العامة

المكالمة الخارجية : المكالمة الهاتفية التي يجربها مشترك داخل  
المملكة مع أى شخص آخر خارج المملكة

خدمة القسور : برمجة مجموعة الارقام الاصلية الفائقة  
للمشارك واحد في محل واحد بحيث يتمكن  
المشارك الطالب من الانتقال بصورة آلية دورية  
من الرقم المطلوب (اذا كان مشغولاً) الى  
أى رقم آخر شاغر من مجموعة الارقام المبرمجة  
ودون ان يقوم باعادة الترتيب.

هكذا من الأهل

### الفصل الثاني طلبات الاشتراك

- المادة ٣ : تقدم الخدمة الهاتفية بموجب عقد اشتراك يوقعه مع المدير العام كل من يرغب بالاشتراك في الهاتف.
- المادة ٤ : يضع المجلس التعليمات اللازمة لتحديد أولويات تركيب الهواتف المتوفرة.
- المادة ٥ : إذا رغب طالب الاشتراك في تخطي الدور المنصوص عليه في المادة ( ٤ ) من هذا النظام فيجوز للمدير العام الموافقة على ذلك مقابل دفع ثلاثة أمثال الرسوم المقررة وشريطة أن لا يتجاوز تخطي الدور خمسا وعشرين بالمائة من الهواتف المتوفرة.
- المادة ٦ : إذا انتقل طالب الاشتراك من محله إلى مكان خارج حدود المنطقة الهاتفية المحلية فيعتبر تاريخ طلب التغيير تاريخا لتقديم الطلب لغايات الدور وليس تاريخ الطلب الأصلي.
- المادة ٧ : أ- مع مراعاة أحكام المادة ( ٩ ) من هذا النظام فإن عقد الاشتراك بالهاتف لا يترتب عليه أي حق من حقوق الملكية للمشارك ولا يجوز له التنازل عن اشتراكه بالهاتف الممنوح له بموجب هذا النظام إلى الغير بأية صورة من الصور ولدى أي جهة من الجهات بما في ذلك الوكالة العامة أو الخاصة كما يمتنع عليه إجراء أية معاملة بذلك سواء مباشرة في مكاتب المؤسسة أو لدى أية جهة أخرى.
- ب- تعتبر الشبكة الهاتفية ملكا للمؤسسة بما في ذلك الخط الهاتفي الذي يربط محل المشترك بشبكة وبقية هذا الخط مخصصا لذلك المحل لاستخدامه لصالح من يشغله بعد إخلائه من المشترك إذا قدم الساكن الجديد طلبا للاشتراك بالهاتف ودفع الرسوم المقررة بمقتضى أحكام هذا النظام.
- المادة ٨ : إذا خالف المشترك أحكام المادة ( ٧ ) من هذا النظام فللمدير العام فسخ الاشتراك دون أن يكون لذلك المشترك أو المتنازل إليه أي حق بمطالبة المؤسسة بالهاتف المتنازل عنه.
- المادة ٩ : يجوز التنازل عن الاشتراك بالهاتف في الحالات التالية شريطة أن لا ينتقل الهاتف من مكانه :  
أ- من أجل تخصيصه لأحد الشركاء رضائيا أو قضائيا في حالة تصفية الشركة.  
ب- إذا تم تخصيصه بقرار من قاضي التظلمية لوفاء التزامات المشترك في حالة إفلاس.

- ج- من أجل تخصيصه لأحد أصول المشترك أو فروعه أو أحد الزوجين أو أحد أخوانه أو أخواته.
- د- إذا تم نقل ملكية العقار الذي يوجد فيه الهاتف على أن يكون التنازل لمصلحة من انتقلت إليه ملكية هذا العقار.
- المادة ١٠ : يحق للمشارك طلب تعديل عنوانه أو تغيير اسمه إذا ابرز للمدير الوثائق الشهوية اللازمة.
- المادة ١١ : إذا توفي المشترك فللوارث أو الورثة الذين يشغلون العقار الذي كان المشترك يشغله الاحتفاظ بالهاتف.
- المادة ١٢ : تقتصر مسؤولية المؤسسة على إيصال الخط أو الخطوط الأصلية إلى النقطة التي تراها مناسبة ضمن محل المشترك ويحمل المشترك مسؤولية تنفيذ جميع التعديلات الهاتفية الداخلية من تلك النقطة إلى مكان أو امكنة الهاتف ووفق المواصفات بالشروط التي تحددها المؤسسة ويكون مسؤولا عن صيانة وإدامة تلك التعديلات.
- المادة ١٣ : إذا رغب المشترك في إحداث تغييرات في التعديلات الداخلية العائدة للمؤسسة فعليه أن يحصل على موافقة المدير العام وأن يلتزم بمواصفات التعديلات الداخلية التي تضعها المؤسسة لهذه الغاية.
- المادة ١٤ : أ- للمدير العام عند توفر الامكانيات الفنية تأجير المشترك خطوط توصيل للربط بين أجهزة الاتصال المركبة في محله الرئيسي وتلك المركبة في محل آخر له وذلك مقابل الرسوم والأجور المنصوص عليها في هذا النظام شريطة عدم استعماله من قبل الغير.
- ب- اعتبارا من صدور هذا النظام تعتبر الخطوط الفرعية الخارجية القائمة عند سريان أحكامه خطوط توصيل وتستوفى عنها رسوم الاشتراك وأجور الخدمات الهاتفية بموجب جدول تعرفته الرسوم وأجور الخدمات الهاتفية الملحق بهذا النظام.
- ج- لا يجوز للمشارك تركيب أكثر من جهازي هاتف فرعيين يحملان على التوازي مع الهاتف الأصلي الواحد ووفق المواصفات الفنية التي تضعها المؤسسة ويحق للمشارك شراء أجهزة الهاتف الإضافية من المؤسسة بالأسعار التي يقررها المجلس.

هكذا من الأشغال

المادة ١٥ : أ - إذا انتقل المشترك الى غار آخر ضمن المنطقة الهاتفية المحلية أو العامة وأراد الاستمرار في اشتراكه بالهاتف وكانت هناك مكاتب لتعديل خط هاتفه لمعاره الجديد فيعطى الأولوية ويدفع نصف رسوم التأسيس وله الحق بالاحتفاظ برقم هاتفه السابق إذا كان ضمن المنطقة الهاتفية المحلية .

ب - لا يحق للمشارك الذي يرغب في الانتقال الى محل جديد الحصول على اشتراك بالهاتف ما لم يكن مسددا لجميع المبالغ المتحققة عليه للمؤسسة عن اشتراكه السابق .

المادة ١٦ : أ - للمجلس تعديل البنية الكبيرة التي يترتب على مالكيها أو مستثمريها تركيب مقاسم آلية أو يدوية خاصة بها وتولي المؤسسة توفير الخطوط الأصلية للبناء لربط المقسم الخاص بها بالمقسم العام والمدير العام رفض تعديل الخطوط الأصلية إذا لم يتم مالكو البناية أو مستثمروها بتركيب المقسم الخاص بها وفق المواصفات التي توافق عليها المؤسسة .

ب - للمدير العام الموافقة على ربط المقاسم الفرعية الخاصة العائدة للمشارك بالشبكة الهاتفية إذا كانت وفق المواصفات التي توافق عليها المؤسسة ويتحمل المشترك مسؤولية تشغيل وصيانة تلك المقاسم .

ج - يترتب على المشترك الذي تم تركيب مقسم فرعي خاص به في محله التقيد بتعرفة أجور المكالمات التي تستوفي من المستفيدين من الخدمات الهاتفية وذلك وفق التعليمات التي يصدرها المجلس .

### الفصل الثالث

المادة ١٧ : أ - يكون الاستعمال الدائم لجهاز الهاتف محصورا بالمشارك ومالكه ويستخدمه ولا يجوز السماح للغير باستعماله أو التخلي له عنه إلا في الحالات التي يجيزها هذا النظم .

ب - يجوز استعمال الهاتف الموجود في الغار المؤجر المفروض من قبل المستأجر ويكون المشترك ملزما بدفع جميع الرسوم والأجور التي تترتب على الهاتف .

المادة ١٨ : أ - على المشترك أن يحتفظ بجهاز الهاتف أو المقسم ومحتلاتهما ويكون ملزما بدفع تكاليف وأجور إصلاح أو استبدال الأجزاء المعطوبة ما لم تكن الأضرار ناجمة عن الاستعمال العادي .

المادة ١٩ : أ - إذا انتهى عقد الاشتراك لأي سبب من الأسباب فليتم المشترك بتسليم المؤسسة جميع الأجزاء الهاتفية والمقاسم ومحتلاتهما أو أي جزء من هذه الأجزاء لها ويضمن دفع تكاليف إصلاح أو استبدال الأجزاء المعطوبة ما لم تكن تلك الأضرار ناجمة عن الاستعمال العادي .

المادة ٢٠ : أ - للمدير العام الموافقة على طلب حجب الخدمة الهاتفية عن محل المشترك بناء على طلبه الخطي للخدمة التي يراها المدير العام شريطة قيام المشترك بتسديد المبالغ المتحققة على هاتفه بالإضافة الى الرسوم عن كامل الخدمة التي ستحجب خلالها الخدمة الهاتفية مضافا اليها ٢٥٪ من قيمة هذه الرسوم . وتحفظ المؤسسة للمشارك برقم هاتفه الحق بطلب إعادة الخدمة ضمن تلك الخدمة .

المادة ٢١ : أ - المؤسسة غير مسؤولة عن أية خسارة أو أضرار تلحق بالمشارك من جراء تعطل هاتفه أو تأخره مكالمات هاتفية له .

المادة ٢٢ : أ - على المشتركين الذين يستقربون حركة هاتفية مالية القيام بأى من الإجراءات التالية أو جميعها حسب تقرير المؤسسة .

أ - الحصول على خطوط أصلية إضافية حالما تتوفر لدى المؤسسة والرسوم العادية .

ب - تسديد عدد من أرقامهم الأصلية للاستقبال فني .

ج - الحصول على خدمة " الفز آلاني السداد " .

د - أية إجراءات فنية أخرى .



المادة ٢٣ : للمدير العام تغيير المقسم الذي يربط به خط الهاتف لأي مشترك وله كذلك تغيير الخط أو رقم الهاتف المخصص للمشارك \*

المادة ٢٤ : إذا رغب المشترك في تعديل جهاز الهاتف أو المقسم الفرعي الخاص المركب من قبل المؤسسة يقوم بدفع قيمة الجهاز أو المقسم مطروحة منه نسبة الاستهلاك المقررة حتى تاريخ طلب التعديل وذلك بناءً على سعر جهاز الهاتف أو المقسم الجديد ولا يعفى المشترك من ذلك إلا في حالات ثبوت تلف الجهاز أو المقسم بسبب الاستعمال العادي أو نتيجة خطأ مصطنعي \*

المادة ٢٥ : إذا لم تتوفر خطوط الهاتف العادية ورغب طالب الاشتراك في الحصول على الخدمة الهاتفية بواسطة جهاز التحميل (كاريير) أو أي جهاز خاص آخر فيجوز للمدير العام طلبية الطلب إذا توفرت لدى المؤسسة مثل تلك الأجهزة مقابل الكلفة التي يقررها المجلس بالإضافة إلى الرسوم والأجور المقررة وفق أحكام هذا النظام \*

#### الفصل الرابع حالات فصل الهاتف

المادة ٢٦ : يفصل الهاتف بقرار من المدير العام في أي من الحالات التالية :

- أ - إذا تنازل المشترك عن الهاتف للأجير دون إذن المؤسسة خلافاً لأحكام هذا النظام \*
- ب - إذا تخلف المشترك عن تسديد ما استحق عليه من رسوم وأجور للمؤسسة خلال ( ١٥ ) يوماً من تاريخ تبليغه إشعاراً بالدفع ولا يعاد وصل الهاتف إلا بعد تسديد تلك الرسوم والأجور مضافاً إليها رسم إعادة وصل الهاتف \*
- ج - إذا صدرت عن الهاتف مكالمات مزعجة لمشارك آخر \*
- د - إذا قام المشترك بتركيب أكثر من هاتفين فرعيين بالتوازي على هاتفه الأصلي \*

المادة ٢٧ : يحق للمشارك الذي يتعرض للازعاج عن طريق الهاتف أن يطلب من المدير العام وضع هاتفه تحت المراقبة لمدة أربعة أيام قابلة للتجديد ويشترط في ذلك أن لا تكون المؤسسة ملزمة بالأفصاح عن مصدر الازعاج إلا للسلطات الرسمية المختصة بناءً على طلب خطي منها ويتخذ المدير العام الاجراءات التالية بحق المشارك الذي صدر الازعاج عن هاتفه :-

- أ - توجيه الانذار الخطي له للمرة الاولى بالكف عن الازعاج
- ب - فصل الهاتف إذا تكرر الازعاج للمرة الثانية لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تتجاوز ثلاثين يوماً ولا يعاد وصله إلا بعد دفع رسوم إعادة الوصل بالإضافة إلى رسم وضع الهاتف الذي تطبق الازعاج على دورة المراقبة \*
- ج - فسخ الاشتراك بالهاتف إذا تكرر الازعاج منه للمرة الثالثة \*

#### الفصل الخامس الرسوم والأجور والتأمين

المادة ٢٨ : يبدأ الاشتراك بالهاتف من تاريخ توقيع العقد به وتستوفى رسوم الاشتراك في مطلع كل سنة باستثناء رسم الاشتراك الأول الذي يستوفى عند توقيع العقد عن المدة الباقية من السنة وللمجلس أن يقرر طريقة أخرى لاستيفاء رسوم الاشتراك \*

المادة ٢٩ : أ - يدفع المشترك عند توقيع الاشتراك تأميناً نقدياً على حساب المكالمات وفق الفئات التي يقررها المجلس \*

ب - يدفع المشترك الأجور الشهرية التي يقررها المجلس مقابل ادامة وصيانة الأجهزة الهاتفية أو المقاسم الفرعية وملحقاتها التي تقدمها المؤسسة \*

ج - تستوفى جميع الرسوم والمبالغ الأخرى التي تتحقق على الهاتف بمقتضى أحكام هذا النظام عند التوقيع على عقد الاشتراك \*

د - بالرغم مما ورد في الفقرة ( ج ) من هذه المادة للمجلس استيفاء ما لا يزيد على ( ٢٥ % ) من رسوم تركيب الخطوط الهاتفية الأصلية يقيد امانة لدى الخزينة وذلك على حساب المشاريع الجديدة التي تعاقدت المؤسسة على إنجازها ويدفع ذلك الجزء قبل تنفيذ الاشتراك في الهاتف لمدة لا تزيد عن ( ١٢ ) شهراً ويسدد المشترك رصيد الرسوم بعد إنجاز تلك المشاريع ووضعها في الخدمة والتوقيع على عقد الاشتراك وذلك وفق القواعد والأسس التي تحددها تعليمات المجلس \*

هكذا من الأشغال

المادة ٣٠ : يعتبر كل حساب او اشعار صادر عن المؤسسة صحيحا ومبلغا للمشارك اذا سلم او ارسل الى العنوان الدائم للمشارك .

المادة ٣١ : يحق للمشارك ان يعترض على أية مبالغ مستحقة للمؤسسة وذلك خلال خمسة عشر يوما وعلى المدير العام ان يتحقق من اعتراض المشارك ويقرر قراره بشأنه قطعيا .

المادة ٣٢ : تعتبر جميع الرسوم والمبالغ المستحقة بذمة المشارك كمبلغ محكوم به بصورة قطعية وتحصل في حالة تقاعس المشارك عن التسديد بواسطة دائرة الاجراء او بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٣٣ : يحق للموظف الذي ركب في منزله هاتف رسمي طلب تحويله الى هاتف خاص عند تركه الخدمة او عند تغيير طبيعة عمله التي تطلبت تركيب الهاتف الرسمي ويعفى من دفع رسم التأسيس على ان يوقع عقد اشتراك جديد باسمه ويقوم بدفع الرسوم والاجور المقررة وعلى ان لا يؤدى هذا الامتناع الى حصول الموظف على اكثر من هاتف واحد بعد تركه الخدمة .

المادة ٣٤ : ١ - يسمح لكل مشترك باجراء الف مكالمة محلية مجانية سنويا .

ب - لغايات حساب عدد المكالمات المحلية التي يجريها المشارك سنويا يعتبر الحد الاقصى لطول مدة المكالمة من لحظة البدء باجرائها تسع دقائق فاذا زادت مدة المكالمة عن هذا الحد فتعتبر كل ثلاث دقائق اضافية او جزء منها مكالمة محلية .

ج - تستوفي المؤسسة عشرة فلسات عن كل مكالمة محلية تزيد عن الحد المقرر في الفقرة ١ من هذه المادة .

المادة ٣٥ : لمجلس الوزراء تعديل عدد المكالمات المحلية السنوية المجانية واجور المكالمات المحلية الاضافية ونشر قراره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٦ : تستوفي الرسوم والاجور بموجب جدول تعرفه الرسوم واجور الخدمات الهاتفية الملحق بهذا النظام ويعتبر جزءا منه . ولمجلس الوزراء تعديل هذه الاجور المتعلقة بالخدمات الهاتفية المدرجة في الجدول المذكور ونشر قراره في الجريدة الرسمية .

### الفصل السادس فسخ عقد الاشتراك بالهاتف

المادة ٣٧ : للمشارك ان ينهي عقد الاشتراك بطلب خطي يقدمه للمدير العام قبل ثلاثين يوما من التاريخ الذي يحدده ولا يحق له استرداد رسوم الاشتراك التي دفعها عما تبقى من السنة التي انهى الاشتراك خلالها .

المادة ٣٨ : على المشارك ان يخطر المؤسسة خطيا قبل موعد اخلائه العقار الذي يوجد فيه الهاتف بثلاثين يوما ويعتبر عقد الاشتراك منتهيا عند اخلاء العقار .

المادة ٣٩ : يفسخ الاشتراك بالهاتف بقرار من المدير العام في أى من الحالات التالية :-

١ - اذا بطلت الشركة لأى سبب من الاسباب .

ب - اذا صدر ازعاج عن الهاتف لمشارك آخر لثلاث مرات وتقصا لاحكام هذا النظام .

ج - اذا لم يسدد المشارك ما استحق عليه للمؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه قرار فصل الهاتف ، ويعتبر المشارك متبليا للقرار بعد اسبوع واحد من ارسال الاشعار بفصل الهاتف بواسطة البريد المسجل الى العنوان الدائم للمشارك .

د - اذا نقل الهاتف من محل المشارك الى مكان آخر بدون موافقة المدير العام .

هكذا من الأشغال

الفصل السابع  
احكام الهواتف الرسمية

- المادة ٤٠ : يتم تركيب هاتف رسمي برقم اصلي في منزل كل وزير عند تعيينه فـ  
المنصب الوزاري اذا لم يكن لديه هاتف رسمي وذلك بالاضافة الى  
هاتف فرعي يرتبط بمقسم رئاسة الوزراء ويقصل الهاتف الرسمي والفرعي  
عند تركه ذلك المنصب الا اذا طلب تحويل الرقم الرسمي الاصل  
الى رقم خاص فبعض من رسم التأسيس على ان يوقع عقد اشتراك باسم  
مقابل الرسوم الاخرى المقررة .
- المادة ٤١ : يعفى هاتف واحد لكل رئيس وزراء سابق من رسم الاشتراك واجور المكالمات  
الداخلية والزائدة .
- المادة ٤٢ : تركيب هواتف رسمية في منازل الموظفين الذين تتطلب طبيعة اعمالهم وجـ  
هواتف في منازلهم بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الجهة  
الرسمية التي يعملون فيها وتحمل تلك الجهة الرسوم واجور المكالمات  
الرسمية وتحمل المشترك اجور المكالمات الداخلية والخارجية الخاصة .
- المادة ٤٣ : تركيب هواتف رسمية لموظفي المؤسسة والخبراء والمستشارين العاملين  
لحسابها ولموظفي وزارة المواصلات الذين تتطلب طبيعة اعمالهم وجـ  
هواتف في منازلهم بتنسيب من المدير العام وقرار من الرئيس ويتحمل  
المشترك اجور المكالمات الداخلية والمكالمات الخارجية الخاصة .
- المادة ٤٤ : اذا تأخر الموظف الذي لديه هاتف رسمي عن تأدية الاجور المتحقـ  
عليه خلال شهر من تـبليغه فتحات دائرته علما بذلك وتتخذ بحق  
الاجراءات التي تطبق على المشترك المتخلف من الدفع بمقتضى احكام  
هذا النظام .

الفصل الثامن  
احكام عامة متفرقة

- المادة ٤٥ : للمجلس ان يعقد اتفاقيات خاصة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية  
والهيئات والدوائر الرسمية بشأن رسوم التركيب ورسوم الاشتراك واجور  
المكالمات المتحققة على الهواتف المركبة لديها وكذلك اجور القنوات  
الهاتفية الموجهة لها .
- المادة ٤٦ : للمجلس في حالات خاصة السماح للمؤسسات العامة بتقديم الخدمات  
الهاتفية بموجب اتفاقيات خاصة تعقد مع المؤسسة .
- كما يجوز للمجلس السماح للمؤسسات الخاصة بتقديم الخدمات  
الهاتفية الخاصة بها بموجب اتفاقيات خاصة تعقد مع المؤسسة  
ولقاء اجور يحددها المجلس .
- المادة ٤٧ : مع مراعاة احكام أى قانون او نظام معمول به يتعلق بالطرق والمياه  
والمجارى والكهرباء يحق للمؤسسة تعديد الخطوط الهاتفية  
الهوائية والارضية ولوازمها على أى بناء او ارض تـرى من الضـرورى  
استعمالها لهذه الغاية .
- المادة ٤٨ : لا يحق لأى شخص طبيعي او معنوي القيام بتنفيذ أية تعديلات هوائية  
او ارضية تؤثر على الشبكة الهاتفية الا بعد الحصول على موافقة  
خطية مسبقة من المدير العام .
- المادة ٤٩ : للمدير العام ان يؤجر بعض القنوات الهاتفية للمؤسسات والشركات  
وأية جهة اخرى لقاء الاجور التي يحددها المجلس .
- المادة ٥٠ : ١ - للمجلس ان يقرر تركيب هواتف مع حصالات داخل خلوة فـسي  
المؤسسات والفنادق والاماكن العامة واستثمارها لحساب  
المؤسسة .
- ب - للمدير العام السماح للأشخاص بتركيب حصالات عـسي  
هواتفهم طبقا للمواصفات التي تحددها المؤسسة بـعـد  
دفع الرسم المقرر شريطة التقيد ببرمجة هواتف الحصالات وفقاً  
لتعرفة اجور المكالمات التي تحددها المؤسسة والالتزام  
بصيانة وادامة هذه الاجهزة .

كل من الشغل



- البند ١٥ - للمدير العام انهاء اية كاتبة عادية عميق او غير سر الكاتبة المسماة
- البند ١٦ - للخدمة وحدها حق اصدار دليل يحرر على ايام الودائع واحداً وعلى حسن المقتضى في الملكية بهمه مقابل بدل يقرره المجلس كحق للمجلس
- البند ١٧ - الاطلاع مع الغير لغير صحف الدليل كليا او جزئيا بالشكل الذي يراه مأمرا
- البند ١٨ - يلحق بنظام الهاتف رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧ وجميع مذكراته واي تصريح اخر الس
- المدى الذي تعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٨٣/٩/١٤

## الحسين بن طاهر

وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	وزير الدفاع
ممن أبو نوار	سالم مساعده	مضر بخران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير العدل
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	احمد عبدالكريم الطراونة
وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الخارجية
الدكتور سعيد التسل	حكمت المسكات	مروان القاسم
وزير العمل	وزارة التنمية	وزير
وزير الصناعة والتجارة بالوكالة	الاجتماعية	المحة
د. جواد المناني	انعام الحنفي	الدكتور زهير ملخص
وزير الداخلية	وزير الشؤون البلدية	وزير الاشغال العامة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات	والقروية والبيئة	وزير النقل بالوكالة
الاسلامية بالوكالة	حسن المومني	المهندس هوني المصري
احمد عبيدات		

جدول تعرفه الرسوم  
وأجور الخدمات الهاتفية

تسوى الرسوم وأجور الخدمات الاخرى بموجب الجدول التالي :-

جدول رقم ( ١ ) رسوم تركيب الخطوط الهاتفية الاصليّة

للس	دينار	
٠٠٠	١٠٠	١ - عن كل خط اصلي يصل منزل المشترك بالمقسم العام مباشرة ويرقم اصلي او بواسطة أى جهاز تحويل
٠٠٠	٢٠٠	ب - عن كل خط اصلي يصل مكتب المشترك بالمقسم العام مباشرة ويرقم اصلي او بواسطة أى جهاز تحويل
٠٠٠	٠٣٠	ج - عن برمجة كل رقم اصلي للحصول على خدمة القفر الآلي الدوري
٠٠٠	٢٣٠	د - عن كل خط اصلي يصل المقسم الفرعي الخاص في محل المشترك بالمقسم العام بما في ذلك بدل خدمات القفر الآلي الدوري
		هـ - عن كل جزء من الخط الاصلي المتجاوز المنطقة الهاتفية المحلية
٠٠٠	١٥	١ - عن كل ٥٠ م او جزء منها ولغاية ٥ كم
٠٠٠	٢٠	٢ - عن كل ٥٠ م او جزء منها بعد ال ٥ كم الاولى

هكذا من الشغل

## رسم التركيب لخطوط "الاتصال" و "التوصيل"

فلس	دينار	
٠٠٠	٣٦٠	أ- من كل خط اتصال سلكي أو لاسلكي يصل بين قسمين مابين يعملان في منطقتين هاتفتين محليتين ضمن منطقة هاتفية عامية
٠٠٠	٢٠٠	ب- من كل خط اصلي يشكل جزءا من خط التوصيل
٠٠٠	٣٦٠	ج- من كل خط اتصال يشكل جزءا من خط التوصيل
		د- من كل جزء من الخط الاصلي الذي يشكل جزءا من خط التوصيل المتجاوز لحدود المنطقة الهاتفية المحلية
٠٠٠	١٥	١- من كل ٥٠ م أو جزء منها لغاية ٥ كم
٠٠٠	٢٠	٢- من كل ٥٠ م أو جزء منها بعد الخمسة كيلومترات الاولى

## رسم الاشتراك السنوية

فلس	دينار	
٠٠٠	٢٤	أ- من كل خط اصلي يصل منزل المشترك بالمقسم العام مباشرة ويرقم اصلي او بواسطة اى جهاز تحويل
٠٠٠	٣٦	ب- من كل خط اصلي يصل مكتب المشترك بالمقسم العام مباشرة ويرقم اصلي او بواسطة اى جهاز تحويل
٠٠٠	٤٨	ج- من كل خط اصلي يصل محل المشترك بالمقسم العام وبأخذ رقما من مجموعة الارقام المتسلسلة المخصصة للقسم الآلية الفرعية
٠٠٠	١٨٠	د- من كل خط اتصال يشكل جزءا من خط التوصيل
٠٠٠	١٠٠	هـ- من كل خط اصلي يشكل جزءا من خط التوصيل
		و- من كل جزء من الخط الاصلي الذي يشكل جزءا من خط التوصيل ويتجاوز المنطقة الهاتفية المحلية
٠٠٠	١	١- من كل ٥٠ م أو جزء منها لغاية ٥ كم
٢٥٠	١	٢- من كل ٥٠ م أو جزء منها بعد الخمسة كيلومترات الاولى

هكذا من الله تعالى

## جدول رقم ( ٤ )

رسوم فك ارتباط الخطوط وتحويلها

فلس	دينار	
٠٠٠	٣٦	عند الغاء خط التوصيل بطلب من المشترك وطلب تركيب هاتف أصلي في محله الفرعي الواقع عند نهاية خط التوصيل
٠٠٠	٥	عند ما يطلب المشترك حجب أو إعادة وصل خدمة النداء الآلي المباشر الوطنية أو الدولية عن هاتفه
٠٠٠	٢٠	عند ما يطلب المشترك بخط التوصيل تحويل الخط الأصلي في نهاية خط التوصيل الموجه له من موقع العمل آخر ضمن نفس المنطقة الهاتفية المحلية التي يقع فيها المحل الفرعي شريطة توفر الخط الأصلي للمحل الفرعي الجديد المطلوب

هاتف من الأهل

## جدول رقم ( ٥ ) رسوم أخرى تدفع سلفاً

- أ- رسم وصل الخط بعد فصله بسبب التأخر في دفع الرسوم خمسة دنانير
- ب- رسم وصل الخط بعد فصله بسبب الأزعاج أو الاساءة عشرة دنانير
- ج- عند تحويل الاشتراك إلى الأشخاص الذين تنطبق عليهم أحكام الفقرتين " أ " و " د " من المادة ( ٩ ) من هذا النظام يستوفى ٥٠ % من الرسوم الواردة في الجدول رقم ( ١ ) أما إذا تم تحويل الاشتراك إلى الأشخاص الذين تنطبق عليهم أحكام الفقرتين " ب " و " ج " من المادة ( ٩ ) من هذا النظام فيستوفى ٢٥ % من الرسوم الواردة في الجدول رقم ( ١ )
- د- على التركيبات والتعديلات الهاتفية الخاصة التي تتم من قبل المواطنين وعلمت نفقاتهم الخاصة داخل البناء أو ضمن سور واحد من أية رسوم ما دام ليس لها اتصال مباشر أو غير مباشر مع خطوط المؤسسة الهاتفية
- هـ- إذا طلب المشترك نسخة ثانية عن الكشف التفصيلي المرسل له مع الفاتورة الأصلية لأي مطالبة بعد مرور شهرين من تاريخ صدورهما فيستوفى منه رسم مقداره ٥٠٠ فلس عن كل كشف تفصيلي
- ١- إذا طلب المشترك تغيير أو تعديل عنوانه ( العنوان الدائم للمشارك ) فيستوفى منه مبلغ خمسمائة فلس
- ٢- إذا طلب المشترك تغيير أو تعديل الاسم التجاري للاشتراك فيستوفى منه مبلغ خمسة دنانير
- ز- رسم مراقبة الهاتف خمسة دنانير ويستوفى من المشترك الذي يتسبب في الاساءة أو أزعاج أى مشترك آخر ويتحقق في حالة معرفة المسبب للأزعاج



## جدول رقم ( ٦ ) الرسوم المقطوعة الأخرى

- ١- إذا طلب المشترك تعديل أى جزء من الأجهزة المكونة للهاتف أو القسم الفرعي المركب من قبل المؤسسة فيتم ذلك لقاء دفع ثمن تلك الاجزاء مضافا اليها ٢٥% من ثمن تلك الاجزاء .
- ب- يستوفى رسم سنوى قدره ديناران عن كل حصة تركب على الهاتف .
- ج- يعفى المواطن من اثمان اللوازم عند تحويل التعديلات الهاتفية المعارضة للانشاءات الجديدة لبنائه اذا كانت المؤسسة هي المسببة لذلك التعارض وبمعنى ذلك يتحمل المواطن كامل كلفة تحويل او تغيير مسار أية تعديلات هاتفية اذا طلب ذلك .
- د - يستوفى مبلغ دينارين بدل تعطيل عن كل خط اصلي من الخطوط الهاتفية العاملة لكل يوم تعطيل او جزء منه ولمدة اقصاها ثلاثة ايام من الشخص المسبب الذى يحدث ضررا بالشبكة الهاتفية بالمباشرة او التسبب ، ولا يشمل ذلك موظفي المؤسسة الذين يجوزون او يصرحون للأشخاص باجراء الحفريات .
- هـ - يستوفى مبلغ عشرة دنانير بدل تعطيل عن كل خط اتصال عاجل فنى أى منطقة هاتفية من المسبب عن كل يوم تعطيل او جزء منه ولمدة اقصاها ثلاثة ايام .
- و - يستوفى بدلا لتعطيل الخطوط الخارجية ( التوك ) من المسبب وعن كل يوم تعطيل او جزء منه ولمدة اقصاها ثلاثة ايام مبلغ يساوى اجرة هذا الخط المبين في الجدول رقم ( ٨ )

## جدول رقم ( ٧ ) اجور المكالمات الداخلية ( داخل المملكة )

١- تستوفى اجور المكالمات الداخلية العادية عن الثلاث دقائق الاولى او جزء منها حسب المسافات الجوية وفقا للتعرفة التالية ومن كل دقيقة تلي ذلك ثلث هذه التعرفة :-

## فلـسـن

٦٠	١ . لغاية ٢٠ كم
٩٠	٢ . اذا كانت المسافة تتجاوز ٢٠ كم ولا تزيد عن ٤٠ كم
١٥٠	٣ . اذا كانت المسافة تتجاوز ٤٠ كم ولا تزيد عن ٨٠ كم
٢١٠	٤ . اذا كانت المسافة تتجاوز ٨٠ كم ولا تزيد عن ١٦٠ كم
٢٤٠	٥ . اذا كانت المسافة تتجاوز ١٦٠ كم ولا تزيد عن ٢٨٠ كم
٣٠٠	٦ . اذا كانت المسافة تتجاوز ٢٨٠ كم

ب- ١ المكالمات المستعجلة الممررة عبر المقاسم اليدوية يستوفى عنها ضعف الاجور المقررة للمكالمات العادية .

٢ يستوفى نصف الاجور المبينة اعلاه اذا تمت المكالمة ما بين الساعة ( ٢٠٠٠ ) والساعة ( ٧٠٠ ) .

هكذا من الأهل

## جدول رقم ( ٨ ) تأجير الخطوط الداخلية ( ضمن حدود المملكة )

١- تحدد رسوم تأجير الخطوط الهاتفية الشهرية مقدرة بالدينار الاردني كما يلي :

- ١- عن كل خط لا يتجاوز طوله ٢٠ كم ٤٠ دينار  
٢- عن كل خط طوله ١٠ كم أو أى جزء منها ٢٠ دينار  
يزيد عن ٢٠ كم الأولى

ب- اذا زادت مدة الاستئجار عن ( ١٥ ) يوما تحسب على اساس الاجرة الشهرية .

ج- تضاف الى الاجور الشهرية المذكورة بأعلاه بين مدن المملكة :-

في حالة استخدام الخط ( او القناة الميكرووية ) المأجورة لغايات تحرير الحركة الهاتفية الخاصة بالمشارك تستوفي المؤسسة اجرة ( ٦٠٠٠ ) دقيقة شهريا وتحتسب تلك الاجرة بموجب جدول تعرفه المكالمات الداخلية بين مدن المملكة .

د - في حالة استخدام الخط ( او القناة الميكرووية ) لأغراض اخرى تستوفي المؤسسة اجرة ( ٩٠٠٠ ) دقيقة شهريا . وتحتسب تلك الاجرة بموجب جدول تعرفه المكالمات الداخلية بين مدن المملكة .

هـ - تحسب الاجرة اليومية او جزء من اليوم لتأجير الخطوط المذكورة اعلاه كالآتي :

- ١ - اجرة اليوم الاول =  $\frac{1}{10}$  من الاجرة الشهرية  
٢ - اجرة اليوم الثاني =  $\frac{1}{10}$  من الاجرة الشهرية  
٣ - اجرة كل يوم من الايام الثمانية التالية =  $\frac{1}{20}$  من الاجرة الشهرية  
٤ - اجرة كل يوم من الايام الخمسة التالية لغاية خمسة عشر يوما =  $\frac{1}{20}$  من الاجرة الشهرية

## جدول رقم ( ٩ ) تعرفه المكالمات الهاتفية بين الاردن والدول العربية والدول الاجنبية

ستولى الاجور وفقا لقرار من المجلس بناء على الاتفاقيات النافذة المفعول بين الادارة الاردنية والادارات العربية والاجنبية .

## جدول رقم ( ١٠ )

ستولى المؤسسة الاجور والتكاليف الفعلية عن كل خدمة تؤمدها للمشارك ولم يرد عليها برهن جدول تعرفه الرسوم واجور الخدمات الهاتفية بالاضافة الى ٢٥٪ كأجور ادارية .

## جدول رقم ( ١١ ) رسوم تركيب واشتراك خدمات السكرتارية الالكترونية :

ستولى المؤسسة الرسوم التالية مقابل كل خدمة من خدمات السكرتارية الالكترونية على الرهن المبين بأدناه بالاضافة الى الرسوم الاخرى المنصوص عليها في جدول تعرفه الرسوم :-

## رسوم التركيب

للس	دينار
٠٠٠	١٠

لبرمجة وتركيب جهاز الهاتف الخاص ذى الازرار  
( دى . تي . ام . اف ) الذى يمكن بواسطته  
الحصول على أى من خدمات السكرتارية الالكترونية

## رسوم الاشتراك السنوية

للس	دينار
٠٠٠	١٠
٠٠٠	١٠
٠٠٠	١٠
٠٠٠	١٠

خدمة لتكوين المشترك من التحدث في اتجاهين فني  
آن واحد  
خدمة اختصار عمليات الترقية  
خدمة تحويل المكالمات الواردة الى رقم آخر بناء على  
طلب المشترك  
خدمة اعلام الطالب بأن المشترك في فترة راحته

هكذا من المأهول

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية ومذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سيراليون بالشكل التالي وتوضيح معالي وزير النقل بالتوقيع على الاتفاقية نيابة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

#### اتفاقية الخدمات الجوية

##### بين

##### حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

##### وحكومة جمهورية سيراليون

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة سيراليون ( المشار إليهما بالاطراف المتعاقدة ) .  
ولكونهما أعضاء في معاهدة شيكاغو للطيران المدني الموقعة في ٧ كانون اول ١٩٤٤ ورغبة منهما في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة المذكورة لغرض انشاء خدمات جوية بين اقليهما .  
فقد اتفقا على ما يلي :

#### المادة الاولى

##### التعريف

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتض النص خلاف ذلك :

- ١ - تعني عبارة ( المعاهدة ) معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو اليوم السابع من شهر كانون الاول عام ١٩٤٤ وتشمل أي ملحق لها بموجب المادة ( ٩٠ ) من تلك المعاهدة وأي تعديل على الملاحق أو المعاهدة بموجب المادة ( ٩٠ ) ، ( ٩٤ ) طالما ان تلك الملاحق والتعديلات مطابقة من قبل الطرفين المتعاقدين .
- ب - تعني عبارة « سلطات الطيران المدني » فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني/ وزارة النقل وفيما يخص حكومة جمهورية سيراليون/ وزارة النقل والمواصلات .
- ج - تعني عبارة « المؤسسة المعنية » شركة الطيران المعنية والمخولة طبقاً للمادة ( ٢ ) من هذه الاتفاقية .
- د - تعني عبارة « الاقليم » فيما يخص الدولة مساحات الأراضي والمياه الاقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .
- هـ - تعني عبارة « الخدمة الجوية » الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات لنقل الركاب ، البريد ، البضائع ، ببارات « الخدمة الجوية الدولية » ، « مؤسسات الطيران » ، « والتوقف لأغراض غير تجارية » على التوالي المعاني المحددة لها في المادة ( ٩٦ ) من المعاهدة .
- و - تعني عبارات « اجهزة الطائرات » ، « مستودعات الطائرات » ، « قطع الغيار » على التوالي المعاني المحددة لها في الملحق ( ٩ ) من المعاهدة .
- ز - تعني « السمة » فيما يتعلق بالطائرة ، الحمولة المفجرة على الطائرة على الخط أو جزء منه .
- ح - تعني « السمة » فيما يتعلق بالخدمة المتفق عليها الحمولة المستعملة على الطائرة لهذه الخدمة بضافه عدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة في وقت معين على الخط أو على جزء منه .

#### المادة الثانية

##### حقوق ، امتيازات مؤسسات الطيران المعنية

- ١ - كل طرف متعاقد يمنح للطرف المتعاقد الاخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقاً للملاحق لهذه الاتفاقية . مثل هذه الخدمات والخطوط المشار اليها

يبدأ بعد على التوالي « الخدمات المتفق عليها » ، والخطوط الجوية المحددة » . تتمتع الخطوط الجوية المعنية لكل طرف متعاقد لتشغيل خدمات جوية بالحقوق التالية :

- ١ - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- ب - التوقف في اقليم ذلك الطرف لأغراض غير تجارية .
- ج - التوقف في اقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض انزال واخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد القادمة من والمتوجهة الى أراضي الطرف المتعاقد الاخر أو لدولة ثالثة .
- ٢ - ليس في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ما يعطى لمؤسسة الطيران التابعة لأحد الاطراف المتعاقدة الامتياز في ان يحل في أراضي الطرف المتعاقد الاخر ركاب ، بضائع و بريد مقابل أجر أو بطريق الإيجار الى نقطة أخرى في أراضي ذلك الطرف المتعاقد الاخر .

#### المادة الثالثة

##### تعيين مؤسسات الطيران

- ١ - لكل طرف متعاقد الحق في ان يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني التابعة للطرف المتعاقد الاخر مؤسسة أو مؤسسات طيران لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢ - عند تسليم هذا التعيين ، يقوم الطرف المتعاقد الاخر مع مراعاة البنود ( ٤ ) ، ( ٥ ) من هذه الاتفاقية بمنح مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية تصريح التشغيل اللازم وبين تأخير .
- ٢ - يحق لكل طرف متعاقد ان يبلغ الطرف الاخر خطياً بسحب تعيين مؤسسة الطيران وتعيين مؤسسة أخرى .
- ٤ - سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر أو تمنعها بأنها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لشروط المعاهدة .
- ٥ - يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة أو ان يرفض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للحقوق المشار اليها في المادة ( ٢ ) من هذه الاتفاقية ، وذلك في أية حالة لا يقتض فيها ذلك الطرف بأن الملكية الاساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو لرعاياه .
- ٦ - عند تعيين وتخويل مؤسسة الطيران مائة يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها بالإضافة الى ان التعرلة الموضوعة طبقاً لبنود المادة ( ١٠ ) من هذه الاتفاقية تدخل في حيز التنفيذ لمثل هذه الخدمة .
- ٧ - لكل طرف متعاقد الحق في وقف ممارسة مؤسسة الطيران للامتيازات المحددة في الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية من هذه الاتفاقية أو برفض شروط يمكن ان تكون ضرورية لممارسة تلك الامتيازات ، في حالة فشل مؤسسة الطيران الالتزام بالقوانين والانظمة للطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، أو في حالة الفشل بتشغيل طبقاً للشروط الواردة في هذه الاتفاقية ، الا اذا كان الوقف الفوري أو برفض الشروط ضروريا لمنع مزيد من مخالفات القوانين أو الانظمة ، ويعمل بهذا الحق فقط بعد اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المباحثات تجري خلال مدة ( ٢٠ ) يوماً من تاريخ طلب أي من الاطراف المتعاقدة .

#### المادة الرابعة

##### طريقة تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١ - يجب ان تكون المؤسسات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين فرصة عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة بين أراضي البلدين .

كل من الدول



٢ . وفي حالة تشغيل الخدمات الجوية ، فإن مؤسسات الطيران التابعة لكل طرف متعاقد يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تندها على كافة الخطوط او على جزء من نفس الخطوط .

٣ . ان الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات الطيران المعنية للاطراف المتعاقدة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وان يكون هدفها الرئيسي تحديد علل حمولة معقول ، وسعة كافية لنقل الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع وبريد من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة الطيران وان تحديد نقل الركاب ، البضائع والبريد وانزالهم في كلتا الحالتين في نقاط على الخطوط المحددة في أراضي غير الدول التي عينت مؤسسة الطيران يجب ان تكون طبقا للمبادئ العامة للسعة والتي تتعلق بـ :

١ - احتياجات النقل من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة الطيران .

ب - احتياجات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات الطيران بعد الاخذ بالاعتبار خدمات النقل التي تقوم بها مؤسسات الطيران التابعة لتلك المنطقة .

ج - احتياجات عمليات مؤسسة الطيران .

#### المادة الخامسة

##### تطبيق قوانين وانظمة الطائرات

١ . ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى او الخروج من اراضيه للطائرات المعلقة في الملاحة الجوية الدولية او التشغيل مثل هذه الطائرات في حالة وجودها في اراضيه ، يجب ان تطبق على طائرات مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول الى ، او الاتلاع من وخلال وجودها في الطرف المتعاقد الاول .

٢ . ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى ، الخروج من اراضيه للركاب ، طاقم الطائرة ، الشحن بها في ذلك الانظمة المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجمارك والحجر الصحي يجب ان تطبق على او نيابة عن هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة او الشحن لمؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول الى ، الخروج من او المكوث في أراضي الطرف المتعاقد الاول .

#### المادة السادسة

##### شهادة صلاحية الطائرات ، الرخص الخ

شهادات صلاحية الطائرات ، شهادة الكفاءة والرخص الصادرة والمعتمدة والسارية من قبل احد الاطراف المتعاقدة ، يجب ان تكون معتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها .

#### المادة السابعة

##### الاعفاء من الرسوم الجبركية

١ . الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والمعينة من قبل مؤسسات الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين بها في ذلك معداتها المتعاقدة ، مخزونات الوقود وزيوت التشحيم ومخازن الطائرة ( بها في ذلك الماكولات والبغ ) والمحولة على متن هذه الطائرات يجب ان تملئ من كافة الرسوم الجبركية ، رسوم التفتيش ، واية رسوم او ضرائب اخرى عند وصولها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر شريطة ان تبقى هذه المعدات ، المؤن ، مخازن الطائرة على متن الطائرة حتى اعادة تصديرها او حين استعمالها في جزء من الرحلة فوق تلك الاراضي .

٢ . ويجب ان يكون كذلك اعفاء من نفس الرسوم والضرائب باستثناء الرسوم المطبقة على الخدمات المتعلقة بـ :

١ - مخزون الطائرات الموجود على متنها في اراضي أي من الطرفين المتعاقدين بحدود ميثقة من قبل ذلك الطرف المتعاقد ، وكذلك في حال استعمالها على متن الطائرات التي تعمل في خدمة دولية للطرف المتعاقد الآخر .

ب - قطع الغيار والتي تدخل في اراضي أي من الطرفين المتعاقدين لغرض الصيانة او التصليح للطائرات التي تستعمل في خدمات دولية من قبل مؤسسات الطيران للطرف المتعاقد الآخر .

ج - الوقود ، زيوت التشحيم للطائرات التي تعمل في خدمات دولية من قبل مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ولو ان هذه المؤن تستعمل في جزء من الرحلة فوق اراضي الطرف المتعاقد التي اخذت منه المؤن .

٢ . المواد المشار اليها في الفقرة (٢) اعلاه يمكن ان تكون تحت سيطرة وادارة الجبارك .

١ . المعدات المتعاقدة والمستعملة لاجراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها على متن طائرات أي طرف متعاقد يمكن ان تفرغ في اراضي الطرف المتعاقد الآخر بموافقة سلطات الجمارك في ذلك الطرف ، في هذه الحالة يمكن وضعها تحت ادارة تلك السلطات الى ان يعاد تصديرها او التخلص منها طبقا لانتظمة الجمارك .

#### المادة الثامنة

##### التعريفات

١ . التعريفات المستوفاة من قبل مؤسسة الطيران التابعة لأي طرف متعاقد فيها يتعلق بالنقل من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر يجب ان توضح بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بها في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعقول وخصائص الرحلة ( مستوى السرعة ، التجهيز ) .

٢ . التعريفات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب ان يتم الموافقة عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .

٢ . الموافقات المشار اليها طبقا للفقرة (٢) اعلاه يمكن التوصل اليها من خلال جهاز تثبيت التعريفات التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي ، او أية اتفاقية جماعية بخصوص وضع التعريفات .

١ . تقدم التعريفات التي تم الاتفاق عليها لسلطات الطيران المدني في الدول المتعاقدة للموافقة عليها على الاقل بمدة (٣٠) يوما قبل الموعد المقترح لتقديمها ، وفي الحالات الاستثنائية يمكن تخفيض هذه المدة بعد موافقة السلطات المذكورة .

٥ . وانما لم يتم الاتفاق على تلك التعريفات ، او تثبيتها لاسباب أخرى طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة او خلال (١٥) يوما الخمسة عشر يوما من مدة (٣٠) يوما الثلاثون يوما المشار اليها في الفقرة (٤) من هذه المادة ، فعلى أحد الاطراف المتعاقدة ان يخطر الطرف الآخر بعدم اتياعه بذلك طبقا لبنود الفقرة (٢) من هذه المادة ، وينفذ بسمي سلطات الطيران المدني للاطراف المتعاقدة ببذل مساهمتها للاتفاق على التعريفات .

١ . وانما لم تتفق سلطات الطيران على التعريفات المقدمة اليها للموافقة كما جاء في الفقرة (٤) من هذه المادة ، او على تحديد التعريفات كما جاء في الفقرة (٥) ، فانه يتم حل الخلاف طبقا لنصوص المادة (١٢) من هذه الاتفاقية .

٧ . استنادا لنصوص الفقرة (٤) من هذه المادة ، فان التعريف لا تدخل الى حيز النفاذ اذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد .

٨ . ان التعريفات الموجبة طبقا لنصوص هذه المادة تدخل حيز التنفيذ الى حين وضع تعريفات جديدة طبقا لنصوص هذه المادة .

هكذا من المأهول

## المادة التاسعة

## شروط تبادل العملة

يمنح كل طرف بمعاهد مؤسسات الطيران المينة للطرف المتعاقد الآخر الحق في تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من تيل مؤسسات الطيران في اراضيها فيما يتعلق بنقل الركاب ، البريد والبضائع وذلك طبقا للأسعار الرسمية للتبادل .

## المادة العاشرة

## المباحثات

١ . على سلطات الطيران المدني وبروح من التعاون الوثيق أن تتباحث مع بعضها البعض من وقت الى آخر من أجل تنفيذ وتطبيق بنود هذه الاتفاقية وملاحقتها .

## المادة الحادية عشرة

## التعديلات

١ . أي تعديل يدخل الى حيز النفاذ فوراً بعد أن يتم تبادل المذكرات الدبلوماسية بهذا الخصوص .  
٢ . التعديلات على الملاحق يجب أن يتفق عليها بين السلطات المختصة للدول المتعاقدة ، وتدخل الى حيز النفاذ فوراً من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية بهذا الخصوص .

## المادة الثانية عشرة

## فض الخلافات

١ . اذا نشأ خلاف بين الاطراف المتعاقدة على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الاطراف المتعاقدة في اول الامر محاولة فض الخلافات عن طريق المفاوضات .

٢ . اذا فشلت الاطراف المتعاقدة في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهم احالة النزاع لاتخاذ قرار بذلك الى شخص أو هيئة ، أو يمكن احواله بناء على طلب أي طرف بمعاهد الى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين يقوم كل طرف بمعاهد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل الذين تم تعيينهم . يقوم كل طرف بمعاهد بالتعيين خلال مدة (٦٠) يوما من تاريخ استلام أي من الاطراف المتعاقدة اشعاراً من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم ، ويعين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) يوما أخرى .

واذا فشل أي من الاطراف المتعاقدة بتعيين محكم خلال المدة المحددة أو اذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف بمعاهد ان يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلب الحاجة ، في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .

٣ . يجب على الاطراف المتعاقدة الامتنثال لأي قرار يصدر طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة .

٤ . يتحمل كل طرف بمعاهد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهاز مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف الاخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .

٥ . فيما اذا وطالما ان أحد الاطراف المتعاقدة أو مؤسسة الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين فشل في الامتنثال الى القرار الصادر طبقاً لهذه المادة فيمكن للطرف المتعاقد الآخر ان يحدد ، يعلق ، أو يوقف الحقوق والامتيازات الممنوحة له بمقتضى هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الآخر فيأبى أو المؤسسة أو مؤسسات الطيران التابعة لذلك الطرف المتعاقد .

## المادة الثالثة عشرة

## انتهاء الاتفاقية

١ . يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة .  
٢ . لكل طرف بمعاهد في أي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بانتهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، وفي مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر في حكم المنتهي بعد مرور (١٢) شهراً من تاريخ تسلم الطرف الآخر للاخطار الا اذا سحب هذا الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة . واذا لم يقد الطرف المتعاقد الاخطار بأنه تسلم الاخطار من ذلك يعتبر في حكم الاستسلام بعد مضي (١٤) يوماً من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

## المادة الرابعة عشرة

## تسجيل الاتفاقية لدى المنظمة الدولية للطيران المدني

تسجل هذه الاتفاقية ، وأية تعديلات عليها ، بما في ذلك تبادل المذكرات لدى المنظمة الدولية للطيران المدني من قبل أي طرف بمعاهد .

## المادة الخامسة عشرة

## تأثير الاتفاقيات الجماعية الأخرى على هذه الاتفاقية

في حالة عقد أية اتفاقية جماعية عامة فيما يتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح الطرفين المتعاقدين مرتبطين بها ، فيجب أن تعدل هذه الاتفاقية لتطابق بنود تلك الاتفاقية .

## المادة السادسة عشرة

## الدخول الى حيز النفاذ

١ . تطبق هذه الاتفاقية وملاحقتها بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع .  
٢ . تدخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والموافقة عليها طبقاً للاجراءات الدستورية للدول المتعاقدة .

حرر في عمان

باللغتين العربية والانجليزية وكلاهما موثوق بهما .

كلد من الأشعل

## مذكورة تفاهيم

بتاريخ ٤٠٢٢ أيلول عام ١٩٨٢ عقدت مباحثات في عمان/الأردن بين وفد من المملكة الأردنية الهاشمية ووفد من جمهورية سريالونكا تم على إثرها عقد اتفاقية ثنائية للخدمات الجوية بين البلدين .

وفيما يلي قائمة أعضاء الوفود لكلا البلدين . وقد تم توقيع الاتفاقية بالاحرف الأولى من قبل معالي وزير النقل في المملكة الأردنية الهاشمية ومعالي وزير النقل والمواصلات في جمهورية سريالونكا .

ولحين اتمام الموافقة على الاتفاقية اعلاه طبقاً للأجراءات الدستورية في كلا الحكومتين ، فقد تم الاتفاق بين سلطات الطيران المختصة للدول المتعاقدة بأن تدخل الاتفاقية الى حيز العمل فوراً وبصورة مؤقتة .

حرر في عمان المملكة الأردنية الهاشمية يوم ٦ أيلول ١٩٨٢ .

مدير عام سلطة الطيران المدني بالوكالة نائبه عن سلطات الطيران المدني في المملكة الأردنية الهاشمية	مدير الطيران المدني نائبه عن سلطات الطيران المدني في جمهورية سريالونكا
--	--

## الوفد الأردني :

## الوفد لسريالونكا :

- |   |   |
|---|---|
| ١ . معالي السيد علي السحيات<br>وزير النقل                       | ١ . الدكتور جو جاكسون<br>وزير النقل والمواصلات/رئيس الوفد       |
| ٢ . السيد ياسر اغاوي<br>مدير عام سلطة الطيران المدني بالوكالة   | ٢ . السيد سام هنسل<br>مدير الطيران المدني                       |
| ٣ . السيد بسام سلاطه<br>مدير النقل الجوي                        | ٣ . السيد هارولد دينيس<br>المستشار القانوني                     |
| ٤ . السيد نزار اراييس<br>نائب الرئيس/لشؤون التخطيط والبرمجة     | ٤ . السيد حنا بيتر<br>المدير التجاري/الخطوط الجوية السريالونكية |
| ٥ . السيد غسان علي<br>مساعد نائب الرئيس/لشؤون التسويق والمبيعات |   |

## تعليمات رقم (٩) لسنة ١٩٨٣

## تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

صادرة بمقتضى المادة (٥٦) والمادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤  
بالأولى : تسمى هذه التعليمات « تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة » ويعمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤ .

لغة الثانية : يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الأمين العام :	أمين عام وزارة التربية والتعليم
الامتحان :	امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
الأكاديمي :	الادبي او العلمي
المهني :	التجاري او الزراعي او الصناعي او التمريضي او البريدي او الفندقي .
الفرع :	الفرع الادبي او العلمي او التجاري او الزراعي او الصناعي او التمريضي او البريدي او الفندقي او اي فرع جديد تقرره الوزارة .

لغة الثالثة : يعقد الامتحان بالمناهج المقررة للصف الثالث الثانوي على النحو الآتي : -

- ١ - تعقد الوزارة امتحاناً في نهاية الفصل الدراسي الاول وآخر في نهاية الفصل الدراسي الثاني في المواد المقررة لكل منها - باستثناء مبحث الطباعة العربية والانجليزية ومبحث التدريب العملي التي نصت عليها الفقرة (٢) التالية - ويرصد لكل فصل ٥٠٪ من النتيجة النهائية للطالب .
- ٢ - تعقد المدرسة المهنية التجارية امتحان مبحث الطباعة العربية والانجليزية كما تعقد المدارس المهنية الزراعية والصناعية والتمريضية والفندقية امتحان مبحث التدريب العملي في كلا الفصلين .
- ٣ - تستخرج النتيجة النهائية للطالب بجمع علامتي امتحاني الفصلين المذكورين .
- ٤ - لا يسمح بالتقدم لامتحان الفصل الدراسي الثاني الا لمن كان قد تقدم لامتحان الفصل الدراسي الاول من العام الدراسي نفسه .

لغة الرابعة : ١ - يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثالث الثانوي الاكاديمي لمن يلي : -

- ١ - كل طالب في الصف الثالث الثانوي الاكاديمي بشرط ان يكون قد داوم المدة القانونية فيه ، وسبق له انتهاء الصفين الاول والثاني الثانويين الاكاديميين بتسلسل ونجاح .
- ٢ - كل من انتهى الصفين الاول والثاني الثانويين الاكاديميين بتسلسل ونجاح .
- ٣ - من يحمل شهادة الدراسة الثانوية العامة ، او من يحمل شهادة فحص الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادل ايا منها .
- ٤ - من يحمل شهادة التمهيد العامة ( متركة لتدريس ) بمجموعة مواضيع بنجاح .
- ٥ - من يحمل الشهادة الاعدادية العامة ، او من انتهى الصف الثالث الاعدادي بنجاح ، او ما يعادل ايا منها شريطة ان تمضي على ذلك ستة فصول دراسية على الاقل :

هكذا من الأهل



٦ - من كان معوقاً ويحمل الشهادة الإعدادية العامة أو أنهى الصف الثالث الإعدادي بنجاح أو ما يعادل إياها منها شريطة أن تمضي على ذلك أربعة فصول دراسية على الأقل وأن يثبت إعاقته بكتاب من وزارة التنمية الاجتماعية .

٧ - من يتم الرابعة والعشرين من عمره في اليوم الأول من شهر كانون الثاني في السنة التي سيقام فيها للامتحان على أن يثبت ذلك بشهادة ولادة أو دفتر العائلة أو البطاقة الشخصية التي تصدرها دائرة الأحوال المدنية أو جواز سفر ، ويحمل شهادة إنهاء الصف السادس الابتدائي أو ما يعادله على الأقل .

٨ - أي معوق يتم العشرين من عمره في اليوم الأول من شهر كانون الثاني في السنة التي سيقام فيها للامتحان على أن يثبت ذلك بشهادة ولادة أو دفتر العائلة أو البطاقة الشخصية التي تصدرها دائرة الأحوال المدنية أو جواز سفر ويحمل شهادة إنهاء الصف السادس الابتدائي أو ما يعادله على الأقل شريطة إثبات إعاقته بكتاب من وزارة التنمية الاجتماعية .

٩ - كل من تقدم للامتحان في سنوات سابقة .

ب : يسمح بالتقدم للامتحان في المناهج المقررة للصف الثالث الثانوي المهني لمن يلي :

١ - كل طالب في الثالث الثانوي المهني بشرط أن يكون قد دوام المدة القانونية فيه ، وسن له إنهاء الصفين الأول والثاني الثانويين المهنيين بتسلسل ونجاح .

٢ - من أنهى الصف الثالث الثانوي المهني أو ما يعادله .

٣ - من أتم دراسته في مراكز التدريب الحر ، وعمل في مجال تخصصه مدة عام واحد على الأقل في مؤسسة حكومية أو خاصة مرخصة .

٤ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة أو من أنهى الصف الثالث الإعدادي بنجاح أو ما يعادل إياها منها ومضى على ذلك ستة فصول دراسية على الأقل ، أو أي أردني يتم الرابعة والعشرين من عمره في اليوم الأول من شهر كانون الثاني في السنة التي سيقام فيها للامتحان ويحمل شهادة إنهاء الصف السادس الابتدائي أو ما يعادله على الأقل ، وعمل أي منهم في مجال التخصص في مؤسسة حكومية أو خاصة مرخصة لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، هذا فيما يتعلق بأي فرع من فروع الامتحان : التجاري ، والصناعي والتربوي

٥ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة أو من أنهى الصف الثالث الإعدادي بنجاح أو ما يعادل إياها منها ومضى على ذلك ستة فصول دراسية على الأقل ، أو أي أردني يتم الرابعة والعشرين من عمره في اليوم الأول من شهر كانون الثاني في السنة التي سيقام فيها للامتحان ويحمل شهادة إنهاء الصف السادس الابتدائي أو ما يعادله على الأقل وعمل أي منهم عاملاً زراعياً لمدة ثلاثة أعوام على الأقل بموجب وثيقة تثبت ذلك ، وهذا فيما يتعلق بالفرع الزراعي .

٦ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة أو من أنهى الصف الثالث الإعدادي بنجاح أو ما يعادل إياها منها ومضى على ذلك ستة فصول دراسية على الأقل ، أو أي أردني يتم الرابعة والعشرين من عمره في اليوم الأول من شهر كانون الثاني في السنة التي سيقام فيها للامتحان ويحمل شهادة إنهاء الصف السادس الابتدائي أو ما يعادله على الأقل ، وعمل أي منهم في وظيفة مأمور بريد لمدة عامين على الأقل بوزارة المواصلات الأردنية ، وذلك فيما يتعلق بالفرع البريدي

٧ - كل من تقدم للامتحان في سنوات سابقة .

لادة الخامسة : لا يجوز أن يتقدم أي من الفئات الواردة في الفقرة ( ب ) من المادة الرابعة السابقة لامتحان مهني بغاير نوع التعليم المهني الذي سبق أن تعلمه أو عمل فيه .

لادة السادسة : يتقدم طلبة الفرعين الأدبي والعلمي للامتحان في جميع المباحث المبينة لكل فرع في الجدولين رقم ( ١ ، ٢ ) الملحقين بهذه التعليمات باستثناء مبحث التربية الإسلامية فهو إجباري للمسلمين ولأن يختاره من غيرهم .

لادة السابعة : تكون النهاية العظمى والنهاية الصغرى لعلامة كل مبحث من مباحث الفرعين الأدبي والعلمي حسبها هو مبين في الجدولين رقم ( ١ ، ٢ ) .

لادة الثامنة : يعنى الطالب الكفيف من تقديم الامتحان في مبحث الرياضيات العامة للفرع الأدبي ، كما يعنى من الرسوم التوضيحية لأي امتحان آخر في الفرعين الأدبي والعلمي يتطلب عمل الرسوم ، على أن يستعاض عن ذلك بالوصف .

لادة التاسعة : يتقدم طلبة الفروع المهنية التجارية ، والزراعية ، والصناعية ، والتربوية والبريدية ، والفندقية للامتحان في جميع المباحث المبينة لكل فرع في الجدول من رقم ( ٣ - ٨ ) الملحق بهذه التعليمات باستثناء مبحث التربية الإسلامية / الثقافة الإسلامية فهو إجباري للمسلمين ولأن يختاره من غيرهم

لادة العاشرة : تكون النهاية العظمى والنهاية الصغرى لعلامة كل مبحث من مباحث الفروع المهنية المذكورة في المادة السابقة حسبها هو مبين في الجدول من رقم ( ٣ - ٨ ) .

لادة الحادية عشر : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع الأدبي إذا نجح في ستة مباحث على الأقل شريطة أن يكون مسن بينها عشره مبحث التربية الإسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، واللغة الإنجليزية ، والتاريخ العربي الحديث لجميع المشتركين .

لادة الثانية عشر : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع الأدبي يجمع علامات ستة مباحث على أن يدخل في المجموع عشره علامات اللغة العربية ، واللغة الإنجليزية ، وأربع علامات من علامات المباحث الأخرى .

لادة الثالثة عشر : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع العلمي إذا نجح في ستة مباحث على الأقل شريطة أن يكون مسن بينها عشره مبحث التربية الإسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، والرياضيات ، ومبحثان علميان آخران لجميع المشتركين .

كل من الأهل

( يقصد بالمباحث العلمية : الفيزياء ، الكيمياء ، الاحياء )  
 المادة الرابعة : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع العلمي مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في المجموع عشرة علامات اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات ، والفيزياء ، واعلى علامتين من علامات المباحث الاخرى .

المادة الخامسة : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع التجاري اذا نجح في سبعة مباحث على الاقل شريطة ان يكون من بينها عشرة مباحث التربية الاسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والطباعة ( العربية والانجليزية ) ، والمحاسبة ومسك الدفاتر لجميع المشتركين .

المادة السادسة : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع التجاري مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في المجموع عشرة علامات اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والطباعة العربية والانجليزية ، واعلى اربع علامات من علامات المباحث الاخرى .

المادة السابعة : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع الزراعي اذا نجح في سبعة مباحث على الاقل شريطة ان يكون من بينها عشرة مباحث الثقافة الاسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، والتدريب العملي ، والبستنة الشجرية والبستنة الخضرية ، والانتاج الحيواني ، والصناعات الغذائية والالبان لجميع المشتركين .

المادة الثامنة : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع الزراعي مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في المجموع عشرة علامات التدريب العملي ، والبستنة الشجرية ، والبستنة الخضرية ، واعلى خمس علامات من علامات المباحث الاخرى .

المادة التاسعة : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع الصناعي اذا نجح في سبعة مباحث على الاقل شريطة ان يكون من بينها عشرة مباحث الثقافة الاسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، والتدريب العملي ، وعلم الصناعة ، والرسم الصناعي ، والرياضيات لجميع المشتركين .

المادة العاشرون : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع الصناعي مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في المجموع علامات التدريب العملي ، وعلم الصناعة ، واعلى خمس علامات من علامات المباحث الاخرى .

المادة الحادية : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع التمريضي اذا نجح في سبعة مباحث على الاقل شريطة ان يكون من بينها والعشرون مباحث الثقافة الاسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والتدريب العملي والامراض والتمريض ، والادوية والمخاليل لجميع المشتركين .

المادة الثانية : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع التمريضي مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في والعشرون المجموع علامات اللغة الانجليزية ، والتدريب العملي ، واعلى خمس علامات من علامات المباحث الاخرى .

المادة الثالثة : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع البريدي اذا نجح في سبعة مباحث على الاقل شريطة ان يكون من بينها والعشرون مباحث التربية الاسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، وادارة المكاتب وتنظيم الخدعة البريدية ، والمحاسبة والتكاليف البريدية ، والمراسلات والطرود والآلات البريدية لجميع المشتركين .

المادة الرابعة : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع البريدي مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في المجموع والعشرون علامات اللغة العربية ، واللغة الانجليزية وادارة المكاتب وتنظيم الخدعة البريدية واعلى اربع علامات من علامات المباحث الاخرى .

المادة الخامسة : يعتبر المشترك ناجحاً في الفرع الفندقي اذا نجح في سبعة مباحث على الاقل شريطة ان يكون من بينها والعشرون مباحث الثقافة الاسلامية ( للمشارك فيه ) ، واللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والتدريب العملي ، وتحضير واناخ وخدمة الطعام والشراب ، والاىواء ( الاستقبال والتدبير الفندقي ) لجميع المشتركين .

المادة السادسة : يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع الفندقي مجموع علامات سبعة مباحث على ان يدخل في المجموع والعشرون علامات التدريب العملي ، وتحضير واناخ وخدمة الطعام والشراب ، واعلى خمس علامات من علامات المباحث الاخرى .

المادة السابعة : يشترط لنجاح المشترك في اي فرع من فروع الامتحان اضافة الى ما ذكر ان لا تقل علامة المشترك في كل من المباحث الثلاثة عن مباحث النجاح المطلوبة للفرع عن ٢٥٪ من النهاية العظمى لعلامة المبحث ، وان لا يقل مجموعه العام عن ٥٠٠ علامة .

المادة الثامنة : تكون علامة المشترك النظامي وغير النظامي في مبحث الطباعة العربية والانجليزية للفرع التجاري والعشرون من مجموع علامتي امتحاني نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثاني الذي تعقده المدرسة لطلبة الصف الثالث الثانوي في هذا المبحث ( محسوبة من ١٠٠ لكل فصل ) .

المادة التاسعة : تكون علامة المشترك النظامي وغير النظامي في مبحث التدريب العملي للفروع الزراعية والصناعية والعشرون والمريضية والفندقية من مجموع علامتي امتحاني نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثاني الذي تعقده المدرسة لطلبة الصف الثالث الثانوي في هذا المبحث محسوبة من ( ١٥٠ لكل فصل ) .

المادة الثلاثون : قرارات لجنة الامتحانات بالوزارة فيما يتعلق بنتائج الامتحان نهائية وقطعية .

المادة الحادية : تنظر لجنة الامتحانات في القضايا التي تنشأ عن تطبيق هذه التعليمات والتي لم يرد فيها نص ، وتكون قراراتها في ذلك نهائية وقطعية .

المادة الثانية : تلغى تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٨٢ .  
 والعشرون

كل من أدخل

هكذا من الله على

جدول رقم (١)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

١٩٨١

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٢ / ١٩٨٤

الترتيب / الأدي

الترتيب	المبحث	مدة امتحان البحث بالساعات لكل فصل		النهاية المطبوع لكل فصل	النهاية الصغرى لكل فصل
		رقاً	كتابة		
٠١	الترية الإسلامية	١٥٠	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٢	اللغة العربية	٣٠٠	ثلاث ساعات	١٥٠	٧٥
٠٣	اللغة الإنجليزية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة	١٥٠	٦٠
٠٤	التاريخ العربي الحديث	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٥	جغرافية الوطن العربي	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٦	المجتمع العربي والقيم الفلسطينية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٧	العلوم العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٨	الرياضيات العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠

جدول رقم (٢)  
مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

١٩٨٢

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣ / ١٩٨٤

الترتيب / الأدي

الترتيب	المبحث	مدة امتحان البحث بالساعات لكل فصل		النهاية المطبوع لكل فصل	النهاية الصغرى لكل فصل
		رقاً	كتابة		
٠١	الترية الإسلامية	٥٤٠	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٢	اللغة العربية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة	١٠٠	٥٠
٠٣	اللغة الإنجليزية	٢٣٠	ساعتان	١٠٠	٤٠
٠٤	الرياضيات	٣٠٠	ثلاث ساعات	١٢٥	٥٠
٠٥	القرآن	٢٠٠	ساعتان	٧٥	٣٠
٠٦	الكنيسة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٧	الأحياء	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٨	الجميع العربي والقيم الفلسطينية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٠

١٩٨٢



هكذا من المأهول

جدول رقم (٣)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

١٩٨٢

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣ / ١٩٨٤

النوع / الصف

الترتيب	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		الوقت	الوقت
		كلية	رأ		
١	الرياضة الإسلامية	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٤ر١		
٢	اللغة العربية	ساعتان وثلاثون دقيقة	٢٣ر٢٠		
٣	اللغة الإنجليزية	ساعتان	٢٠ر٠٠		
٤	الطبيعة الثرية والأجورية	ساعتان وخمس عشرة دقيقة	٢١ر١٥		
٥	إحصائية وسلك الألفا	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٤ر١		
٦	مبادئ الاقتصاد والتجارة التجاري	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٤ر١		
٧	المسك تارة وإحصاء المكاتب	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	١٤ر٥		
٨	المراسلات التجارية	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٤ر١		
٩	الرياضيات المالية والرياضيات والإحصاء	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٤ر١		

جدول رقم (٤)  
مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣ / ١٩٨٤

النوع / الزراعي

الترتيب	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		الوقت	الوقت
		كلية	رأ		
١	الثقافة الإسلامية	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥١ر١		
٢	اللغة العربية	ساعة وخمس عشرة دقيقة	١٥ر١		
٣	اللغة الإنجليزية	ساعة وخمس عشرة دقيقة	١٥ر١		
٤	التحريب المحلي	-	-		
٥	البيئة البحرية والبيئة الحضرية	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٤ر١		
٦	الاتحاج الجبراني	ساعة وخمس عشرة دقيقة	١٤ر٥		
٧	الصناعات الغذائية والآلات	ساعة وخمس عشرة دقيقة	١٥ر١		
٨	الارشاد والتعاون	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥١ر١		
٩	الات الزراعية والبيئات	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥١ر١		
١٠	وقاية النباتات	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥١ر١		
١١	ادارة المزرعة	ساعة وخمس عشرة دقيقة	١٥ر١		

١٩٨١

هكذا من الأهل

جدول رقم (٥)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣ / ١٩٨٤

الفرع / الصناعي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المظلمى لكل فصل	النهاية الصغرى لكل فصل
		رقم	كتابة		
٠١	الثقافة الإسلامية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٢	اللغة العربية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٣	اللغة الأجنبية (الانجليزية والالمانية)	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٤	التدريب العملي	-	-	١٥٠	٩٠
٠٥	علم الصناعة	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	١٠٠	٥٠
٠٦	الزخم الصناعي	٢١٥	ساعتان وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٧	الرياضيات	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٨	الفيزياء	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٩	الكيمياء الصناعية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
١٠	الامن والتقييم الصناعي (إدارة)	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠

جدول رقم (٦)  
مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٣ / ١٩٨٤

الفرع / الزراعي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المظلمى لكل فصل	النهاية الصغرى لكل فصل
		رقم	كتابة		
٠١	الثقافة الإسلامية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٢	اللغة العربية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٣	اللغة الأجنبية	٢٠٠	ساعتان	١٠٠	٤٠
٠٤	التدريب العملي	-	-	١٥٠	٩٠
٠٥	الامراض والتهديش	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٦	الأدوية والمخاليل	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٧	التغذية	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٨	علم النفس	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٩	الرياضيات العامة	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
١٠	الكيمياء	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
١١	البيولوجيا	١٥٤	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠

هكذا من المأهول

جدول رقم (٧)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اختبارا من العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤

الفرع البريدي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المطبى لكل فصل	النهاية الصغرى لكل فصل
		رفسا	كاتبه		
٠١	الترية الاملاية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٢	اللغة الترية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة	١٠٠	٥٠
٠٣	اللغة الانجليزية	٢٠٠	ساعتان	١٠٠	٤٠
٠٤	ادارة الكاتب وتظيم انظمة البريدية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	١٠٠	٤٠
٠٥	الخصية والتكاليف البريدية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٦	المراسلات والطرود والآلات البريدية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٧	الرايضيات والاحصاء والآلات الحاسبة	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٨	المبليات القندية في انظمة البريدية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٩	البحر ايقا والاتصالات البريدية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠

جدول رقم (٨)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اختبارا من العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤

الفرع الهندسي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المطبى لكل فصل	النهاية الصغرى لكل فصل
		رفسا	كاتبه		
٠١	الثقافة الاملاية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠
٠٢	اللغة الترية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٣	اللغة الانجليزية	٢٠٠	ساعتان	٥٠	٢٠
٠٤	التدريب العملي	—	—	١٥٠	٩٠
٠٥	تخضير واثاج وخدمة الطعام والشراب	٢٠٠	ساعتان	١٠٠	٥٠
٠٦	الارواء (الاسعجال والتدير القندي)	٢٠٠	ساعتان	٥٠	٢٥
٠٧	حسابات قندقية	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٨	كيساء القذاء ، تجلية وصحة عامة	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
٠٩	مبادئ الادارة وقانون العمل والعمال	١٤٥	ساعة وخمس واربعون دقيقة	٥٠	٢٠
١٠	اللغة الفرنسية	١٥١	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٠

٣٥٨١



تعليمات رقم (١١) لسنة ١٩٨٣

## التعليمات الخاصة بصندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم

صادرة بالاستناد الى المادة ٣٧ من نظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠.

## المادة الاولى :

تسمى هذه التعليمات ( التعليمات الخاصة بصندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

**المادة الثانية :** يكون للكليات والبعثات التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
الامين العام	الامين العام للوزارة
الصندوق	صندوق اسكان موظفي الوزارة
اللجنة	لجنة ادارة الصندوق
المدير	مدير الصندوق
المشارك	موظف الوزارة المشترك في الصندوق شريطة ان تكون خدمته في الوزارة مقبولة للتقاعد وتشمل لفظة المذكر المؤنث ايضا كما يطلق المفرد على المتى والجمع والعكس بالعكس .

**المادة الثالثة :** يعين الوزير العدد الكافي من الموظفين للعمل في الصندوق بمن فيهم المدير وامين الصندوق .

**المادة الرابعة :** يكون المدير مرتبطا بالامين العام ومسؤولا مباشرة امامه من ادارة شؤون الصندوق وعن تنفيذ المهام والواجبات الموكلة اليه بما في ذلك :-

- ١ . اعداد مشروع السياسة العامة للصندوق .
- ٢ . اعداد مشروع خطة اسكان عامة للمشاركين
- ٣ . اعداد مشروع سياسة استئجار اموال الصندوق ومتابعة تنفيذها بعد اقرارها من اللجنة .
- ٤ . اعداد المشاريع الخاصة بالحصول على القروض اللازمة للصندوق واعداد العقود الخاصة بها .
- ٥ . دراسة تقرير مدققي حسابات الصندوق وعرضه على اللجنة تهييدا لقراره .
- ٦ . دراسة طلبات المشتركين للحصول على القروض وفقا لاحكام النظام والتعليمات الصادرة بوجبه وتقديمها للجنة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ٧ . تنظيم الوثائق الخاصة بالانتفاع من الصندوق وشروطها وتخصيص القروض والامور المتعلقة بحقوق والتزامات كل من الصندوق والمشارك تهييدا لاتخاذ القرارات الخاصة بها من اللجنة والتوقيع على هذه الوثائق بعد اقرارها من اللجنة وتنقيض منها .
- ٨ . التوقيع على معاملات وضع الاموال غير المتقولة تأمينا لقروض الصندوق نيابة عن اللجنة .
- ٩ . اعداد التقرير السنوي الذي يرفعه الوزير الى مجلس الوزراء من جميع نشاطات اللجنة والمتمثل بملخصا عن اعمال الصندوق وميزانيته وحساباته الختامية وموازنته التقديرية والمشاريع المزمع تنفيذها .
- ١٠ . متابعة تنفيذ قرارات اللجنة .

## المادة الخامسة :

- يكون امين الصندوق مرتبطا بالمدير ومسؤولا امامه عن تنفيذ المهام والواجبات الموكلة اليه بما في ذلك :
- ١ . اعداد الحسابات والدفاتر الخاصة بالادوار المالية وحفظها والاشراف عليها .
  - ٢ . اعداد مشروع الموازنة السنوية العمومية للصندوق وحساباته الختامية .
  - ٣ . اعداد الجرد السنوي لوجودات الصندوق تهييدا لتدقيقه من اللجنة .
  - ٤ . اعداد مشروع الموازنة التقديرية لكل سنة مالية تادية تهييدا لقرارها من اللجنة .
  - ٥ . متابعة ايداع اموال الصندوق في بنك الاسكان والتأكد من عمليات انتطاع قيمة الاشتراك الشهري من راتب المشترك وما يستحق على المقرض من مبالغ للصندوق بما في ذلك الاموال الخاصة بحساب التكافل والتضامن .
  - ٦ . التوقيع على الشيكات الخاصة بالسحب من اموال الصندوق والتي لا تتجاوز قيمتها الف دينار بالاضافة الى توقيع الامين العام . والتوقيع على الشيكات الخاصة بالسحب من اموال الصندوق والتي تتجاوز قيمتها الف دينار بالاضافة الى توقيع الامين العام ومدير الصندوق .
  - ٧ . اعداد المعاملات المالية الخاصة بالنفقات الادارية للصندوق وباعماله وتوقيع الحوات ووسائل المستندات الخاصة بها بالاضافة الى توقيع الامين العام .

## المادة السادسة :

يكون الاشتراك لموظفي الوزارة في الصندوق اختياريا ولا يجوز الانسحاب من الصندوق الا للمشارك المتقاعد وفقا للاحكام المنصوص عليها في النظام .

## المادة السابعة :

- ينتهي اشتراك المشترك في الصندوق عند انتهاء خدمته في الوزارة بغير التقاعد في اي من الحالات التالية :
- أ - قبول الاستقالة
  - ب - فقد الوظيفة
  - ج - عدم اللياقة الصحية
  - د - الاستغناء عن الخدمة
  - هـ - العزل
  - و - فقد الجنسية
  - ز - الانتقال الى دائرة اخرى
  - ح - الوفاة

## المادة الثامنة :

- أ - يلغى اشتراك المشترك في الصندوق اذا كان اشتراكه مخالفا للاحكام المنصوص عليها في النظام .
- ب - تدرس حالات طلب الغاء الاشتراك في الصندوق من قبل اللجنة وفقا لاحكام النظام .

## المادة التاسعة :

تصلى حقوق المشترك عند انتهاء او الغاء اشتراكه من الصندوق شريطة ان لا تعاد له اقساط التكافل والتضامن .

## المادة العاشرة :

إذا تبين ان المشترك مدين للصندوق وانتهت خدمته من الوزارة بغير التقاعد يقوم المشترك بتسديد المبلغ الذي استحق دفعه على اقساط تحددها اللجنة من تاريخ انتهاء اشتراكه .

## المادة الحادية عشرة :

يتمتع الرصيد الدائن للصندوق الخاص للمشارك بعد وفاته الى زوجته ان لم يكن له اولاد وان كان له اولاد تنتقل حقوقه الى زوجته واولاده وان لم يكن متزوجا وليس له اولاد تنتقل حقوقه الى ورثته الشرعيين بموجب حصر الارث المرفقة بالطلب المقدم من الاشخاص ذوي العلاقة شريطة ان لا تحضب فوائد على هذه الرصدة وان يصمم منها الاقساط المستحقة للحساب التكافل والتضامن .

كل من اطلع

## المادة الثانية عشرة :

إذا كان للمشارك المتولي زوج مشترك في الصندوق ولم يكن مقترضا تنقل حقوقه الخاصة بأولوية الاقتراض إلى زوجه شريطة أن يتقدم بطلب خطي للحصول على القرض وشريطة أن لا تقل مدة خدمته في الوزارة عن عشر سنوات .

## المادة الثالثة عشرة :

لا يحق للمشارك الحصول على قرض من الصندوق إذا كان المشروع السكني المراد انشاؤه بصورة مشتركة مع آخرين غير مشتركين بالصندوق باستثناء زوجه أو والده أو والدته أو أولاده .

## المادة الرابعة عشرة :

تدفع الالتزامات المطلوبة من المشترك المتولي قبل تسديد ما من حساب التكاليف والتضامن في حالة كون المشروع السكني الذي أقيم بأموال الصندوق مسجلا باسم المشترك فقط أو بالاشتراك مع زوجه أو أولاده .

## المادة الخامسة عشرة :

إذا كان المشروع السكني المراد انشاؤه بأموال الصندوق تطبق عليه أحكام قانون ملكية الطوايق والشقق المعمول به . يلزم طالب القرض بتقديم رخصة بنسبة نهائية من الجهات المعنية مرفقا بها المخطط المعد من قبل مكتب هندسي لاعتماد من اللجنة على أن يكون مبنيا عليه الشقة المتولي تمويلها بأموال الصندوق بإجراء القرعة بين الشركاء قبل بدء العمل في البناء وشريطة أن تكون قطعة الأرض مملوكة عن طريق الشاع مع آخرين مشتركين في الصندوق .

وفي حالة كون قطعة الأرض المراد إنشاء المشروع السكني عليها مملوكة مع آخرين غير مشتركين في الصندوق فلا يعطى المشترك القرض إلا إذا اكمل البناء على الهيكل وحصل على سند تسجيل بملكية المشروع السكني بصورة مستقلة .

## المادة السادسة عشرة :

يلزم المشترك قبل حصوله على القرض بمراجعة دائرة تسجيل الأراضي المختصة لتنفيذ الإجراءات الخاصة بوضع إشارة الحجز على قيد القطعة التي سيقيم عليها المشروع السكني وفقا للنموذج المعد لهذه الغاية وتطبيقا لقانون وضع الأموال غير المنقولة ثابتا للدين المعمول به ، وينطبق مضمون هذه المادة على المشاريع السكنية المتولي إقامتها على أرض خاصة بالمشارك أو مملوكة مع آخرين يجيز النظام اقلية المشروع السكني عليها .

## المادة السابعة عشرة :

لا يمنح القرض لأي مشترك إذا كان قد حصل هو أو زوجه على دار للسكن من أي مشروع للسكان في المملكة وسدد التزاماته فيها بما في ذلك المشاريع الإسكانية الخاصة من مؤسسة الإسكان أو القوات المسلحة أو الأمن العام أو المخابرات العامة أو النقابات المهنية المخططة أو المنظمة التعاونية أو أية مشاريع إسكانية أخرى إلا أنه يجوز منح القرض لأي مشترك يستحق الاستفادة من الصندوق لغايات تسديد التزاماته في أي من المشاريع الإسكانية المذكورة أو بنك الإسكان شريطة أن يقتصر القرض على تسديد رصيد القرض بتاريخه وبموجب كتاب خطي من الجهة الدائنة .

## المادة الثامنة عشرة :

تعطى الأولوية بمنح التروض لمن تتوفر فيه الشروط التالية :

- أ - أن يكون متزوجا
- ب - أن يكون المتزوج صاحب عائلة كبيرة
- ج - أن يكون قد أمضى مدة أطول في خدمة الوزارة
- د - أن يكون قد أمضى مدة أطول في الاشتراك في الصندوق .

## المادة التاسعة عشرة :

يمنح القرض الذي تمرر تخصيصه للمشارك بعد تقديمه الوثائق التالية :

أ - سند تسجيل أو تصرف يثبت ملكية المشترك للأرض إذا كان القرض لأقلية دار سكن له عليها ، وملكيتها للأرض وما عليها من انشاءات إذا كان القرض لأكمال أو توسيع تلك الدار .

ب - رخصة الإنشاءات الصادرة من الجهات المختصة .

ج - رخصة اقلية المشاريع السكنية على قطعة أرض واحدة لصالح أكثر من مشترك وفقا لقانون ملكية الطوايق والشقق المعمول به .

د - توقيع عقد البيع المبدئي إذا كانت الغاية من القرض شراء دار للسكن شريطة أن تكون رخصة البناء الخاصة بها وكافة المعاملات الخاصة بنقل ملكيتها متفقة مع أحكام التشريعات المعمول بها في البلديات أو المجالس القروية ودائرة الأراضي .

## المادة العشرون :

يلزم المقترض خطيا بتقديم البيانات اللازمة التي تطلبها اللجنة والتي تثبت قدرته المالية على تنفيذ المشروع السكني في حالة عدم كفاية القرض لتنفيذه .

## المادة الحادية والعشرون :

يمنح القرض الذي خصص لأي مشترك على النحو التالي :

أ - ككل قيمة القرض إذا كانت الغاية منه شراء دار سكن جاهزة وإذا نقصت قيمة الدار عن قيمة القرض المقرر له فيعطى ما يساوي ثمنها فقط .

ب - ككل قيمة القرض إذا كان القرض قد خصص للمشارك لإبراء ذمته من دين في أي مشروع إسكاني أو قرض من بنك الإسكان أو مؤسسة الإسكان مع مراعاة أحكام المادة السابعة عشرة من هذه التعليمات .

ج - يتم دفع القرض على أربعة أقساط تحدد مواعيد دفعها وفقا لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لأقلية دار للسكن له على أن يباشر المشترك البناء خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ دفع القسط الأول له وأن ينتهي من إنشاء الدار خلال مدة لا تزيد عن سنة كحد أعلى من تاريخ تسليمه القسط الأول ويجوز تحديد هذه المدة أربعة أشهر ولوحة واحدة فقط إذا كانت هناك أسباب مشروعة بالتأخير تنتج بها اللجنة .

د - يتم دفع القرض بأقساط تحددتها اللجنة وفقا لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لأكمال أو توسيع دار سكن له .

هـ - يتم دفع القرض بأقساط تحددتها اللجنة وفقا لمراحل إنجاز العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لإنشاء شقة سكنية في مشروع سكني وفقا لأحكام قانون ملكية الطوايق والشقق المعمول به شريطة أن لا يدفع أي قسط للمقترض إلا بعد انتهاء البناء على الهيكل إذا كانت الشقة المراد انشاؤها على أرض مشتركة مع آخرين غير مشتركين في الصندوق .

## المادة الثانية والعشرون :

يتم تحصيل الأقساط الشهرية من المقترضين على مدى عشرين سنة وفق الترتيب التالي :

أ - من يحصل على قرض من الصندوق لإبراء ذمته من دين في أي مشروع إسكاني يعطى مهلة شهر واحد من تاريخ صرف القرض .

ب - من يحصل على قرض لشراء وحدة سكنية ويصرف له القرض دفعة واحدة ويكون قرضه يعادل ثمن الوحدة السكنية ، يعطى مهلة ستة أشهر من تاريخ صرف القرض .

ج - من يحصل على قرض لشراء وحدة سكنية ويصرف له القرض دفعة واحدة ويكون ثمن الوحدة السكنية أعلى من قيمة القرض ، يعطى مهلة ثمانية أشهر من تاريخ صرف القرض .

د - من يحصل على قرض لإنشاء أو أكمل أو توسيع وحدة سكنية ويصرف له القرض على دفعات ، يعطى مهلة سنة واحدة من تاريخ صرف آخر دفعة له من القرض .

هكذا من الأشغال

## المادة الثالثة والعشرون :

ينظم حساب التكافل والتضامن وفق الأسس التالية :-

- أ - يحسم من راتب المشترك مبلغ مائتين وخمسين فلسا شهريا ويحول الى حساب التكافل والتضامن .
- ب - يضاف الى الاقتساط الشهرية المستحقة على المقرض دينار واحد شهريا عن كل ألف دينار من ثمة القرض وتحول الى حساب التكافل والتضامن .
- ج - لا يرد قسط التكافل والتضامن في جميع حالات انتهاء الاشتراك .
- د - يستبر المشترك والمقرض بدفع قسط التكافل والتضامن المحدد في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة لمدة الاشتراك والاقتراض .
- هـ - اذا رغب المقرض في تسديد كامل الاقتساط المتبقية من القرض في أي وقت يشاء ، فلا يضاف الى الاسدأ المتبقية للقرض اقتساط التكافل والتضامن .

## المادة الرابعة والعشرون :

عند اعارة المشترك او حصوله على اجازة دراسية يلزم بدفع قيمة الاشتراك الشهري مسبقا ولدة علم ايا في حالة كون المشترك مقرضا فيتقدم بطلب خطي لتنظر اللجنة في كفاية سداد اقتساط القرض خلال مدة اعارته او اجازته الدراسية .

## المادة الخامسة والعشرون :

يعين الوزير بتشيب من الامين العام الاعضاء المشار اليهم في الفقرة « ج » من المادة الخامسة عشرة من النظام شريطة أن يكونوا من موظفي الوزارة وتكون مدة العضوية سنتين .

## قرار رقم ١٩٨٣/٧

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم طوى ع/٦٩٠١ تاريخ ١٩٨٣/٨/١ المتضمن طلب تفسير المادة ٢١/١ من قانون مؤسسة عالية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٦/١ هـ ، ح من نظم رسوم الطيران المدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ وبيان ما اذا كانت هذه المواد تعفي مؤسسة عالية من رسوم اصدار شهادات التسجيل وصلاحيية الطائرات التابعة لها .

لدى الاطلاع على قانون مؤسسة عالية نجد المادة ٢١/٢ منه قد نصت : ( تتبعت المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في أي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية ) .

نصت المادة السادسة من نظام رسوم الطيران المدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ : ( يعفى من الرسوم ما يلي :

هـ - الطائرات الحكومية التي تقوم بخدمات عامة .

ح - اية طائرات أخرى يرى الوزير اعفاءها بالنسبة لظروف يقدراها .

يتبين من هذه النصوص ان طائرات الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تقوم بخدمة عامة معفاة من الرسوم يقتضى الفقرة هـ من المادة السادسة من نظام رسوم الطيران المدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ وان الفقرة ح من هذه المادة خولت الوزير صلاحية اعفاء اية طائرة أخرى بالنسبة لظروف يقدراها .

وبما ان الهدف الذي تسعى الوزارات والمؤسسات الحكومية الى تحقيقه يتحصل من الخدمات العامة التي تؤديها الى الافراد عن طريق المرافق العامة وليست السلطة العامة الا وسيلة لتحقيق تلك الاهداف وهذا هو القصد بالخدمة العامة .

بناء عليه فان ما ورد في الفقرة هـ من المادة السادسة سالفة الذكر من ان الطائرات الحكومية المعفاة من الرسوم هي التي تقوم بخدمات عامة انما هو تأكيد للغايات التي تسعى الوزارات والمؤسسات الحكومية الى تحقيقها ولا يعتبر من قبيل الشرط او الوصف المضاف الى الطائرات المذكورة .

وحيث ان مؤسسة عالية تتمتع بالاعفاءات المقررة للوزارات والمؤسسات الحكومية عملا بالمادة ٢١ من قانونها فانه اذا اعفيت طائرات الوزارات والمؤسسات الحكومية من اية رسوم فان طائرات هذه المؤسسة ينسبها الراحن تستفيد من هذا الاعفاء ايضا .

لما الفقرة ح من المادة السادسة سالفة الذكر فانها لا تقرر اعفاء مطلقا وانما خولت الوزير ان يعفى لية طائرة أخرى غير الطائرات المذكورة في هذه المادة من الرسوم بالنسبة لظروف يقدراها .

بناء على ما تقدم تقرر اكرية الديوان الخاص بتفسير القوانين ان مؤسسة عالية معفاة من رسوم شهادات تسجيل وصلاحيية الطائرات التابعة لها عملا بالمادة ٢١ من قانونها اسوة بالطائرات الحكومية المعفاة يقتضى الفقرة هـ من المادة السادسة من النظام رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ .

قرار صادر بتاريخ ٢٨ ذو القعدة سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٣/٩/٥ م .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
الرئيس الثاني لمحكمة التمييز  
نجيب الرشيدان

عضو  
عضو محكمة التمييز  
صلاح ارشيدات

عضو  
عضو محكمة التمييز  
نسيب هازر

عضو  
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء  
عيسى طمائي  
( مخالف )

عضو  
نائب المدير العام لسلطة الطيران المدني  
الياس اغايسي  
( مخالف )

هكذا من الأشهر



## قرار المخالفة

الصادر عن كل من رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء  
ونائب المدير العام لسلطة الطيران المدني

اننا نخالف الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه من ان مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية معفاة من رسوم صلاحية وتسجيل الطائرات المنصوص عليها في (نظام رسوم الطيران) رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ استنادا الى احكام الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون المؤسسة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ ، ونستند في مخالفتنا هذه الى الاسباب التالية :-

١ - تنص الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ على ان (تتبع المؤسسة جميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في اي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية) .

٢ - ويستخلص من هذا النص ان مؤسسة عالية تعفى من هذه الضريبة او ذلك الرسم اذا كانت السوزارات والمؤسسات الحكومية او اي منها معفاة من تلك الضريبة او ذلك الرسم وضمن الحدود والشروط المقررة لهذا الاعفاء . وبعبارة اخرى فان اعفاء مؤسسة عالية من الضرائب والرسوم ليس مطلقا ، بل انه يقتصر في ضوء الاعفاءات الممنوحة للوزارات والمؤسسات الحكومية ، وبحيث يكون اعفاء مؤسسة عالية من الضرائب والرسوم محصورا فقط في انواع الضرائب والرسوم التي تعفى منها الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى وذلك تحقيقا لمساواة والمعاملة المتماثلة في الاعفاء .

ولو اراد المشرع ان يكون اعفاء مؤسسة عالية من الضرائب والرسوم مطلقا وغير مرتبط او مقيد بالاعفاء المتماثل الممنوح للوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى لورد النص على ذلك بصراحة بكتفي بالقول - على سبيل المثال - بان (تعفى المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم) دون ان يقرن الاعفاء بما هو مقرر للوزارات والمؤسسات الحكومية او لاي جهة اخرى كما فعل في النص الحالي للفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون مؤسسة عالية .

٣ - فاذا عدنا الى نظام رسوم الطيران رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ يتبين لنا ان الفقرة هـ من المادة ٦ منه تنص على ان تعفى من الرسوم الواردة في (الطائرات الحكومية التي تقوم بخدمات عملة) ومن هذا النص يتضح انه ليست هناك اعفاءات مقرر للطائرات الحكومية من رسوم الطيران - ومنها رسوم الصلاحية ورسوم التسجيل - اذا كانت تقوم بخدمات لا تنتم بصفة الخدمات العامة بالمعنى المتصور من هذه العبارة ومن المعروف والمتفق عليه ان طائرات مؤسسة عالية تقوم باعمال النقل الجوي التجاري المنتظم ، وهي افعال لا تنتم بصفة الخدمات العامة ، ولذلك فان المؤسسة لا تملك بمقتضى احكام الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانونها حق الاعفاء من رسوم الصلاحية ورسوم التسجيل لطائراتها ، وذلك لان هذه الفقرة لا تمنح المؤسسة حق الاعفاء من تلك الرسوم بصورة مطلقة ، بل بشرط واضح في نص الفقرة وهو ان يكون مثل ذلك الاعفاء مقرر للوزارات والمؤسسات الحكومية ايضا ، الامر غير المحقق في هذه الحالة كما اثبتنا اننا ، حيث ان الطائرات الحكومية خاضعة للرسوم المشار اليها اذا كانت تمارس افعال النقل التجاري كما تعمل طائرات مؤسسة عالية دون ان يقتصر دورها على القيام بالخدمات العامة في مجال النقل .

وبناء على ذلك كله فاننا نخالف الاكثرية المحترمة ونرى ان مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية خاضعة لرسوم صلاحية وتسجيل طائراتها بمقتضى احكام الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون المؤسسة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ وبإدالة احكام الفقرة هـ من المادة ٦ من نظام رسوم الطيران رقم ٩١ الصادر بمقتضى قانون الطيران المدني .

نائب المدير العام لسلطة الطيران المدني  
ياسين اغايشي

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء  
عيسى طمناشي

## الاصدار العشرون من سندات التنمية

بناء على تنسيب معالي وزير المالية - قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (٣) من قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧١ - الموافقة على طرح الاصدار العشرين من سندات التنمية بقيمة ستة ملايين دينار وفق الشروط التالية :-

١ - ا - يسمح للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين الاكثية بهذه السندات بالقيمة الاسمية باستثناء البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والشركات المالية .

ب - يسمح للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والشركات المالية الاكثية بهذه السندات بالقيمة الاسمية مضاعفا اليها علاوة اصدار بواقع ٣٪ من القيمة الاسمية .

٢ - يسمح للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والشركات المالية امتلاك السندات المخصصة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين بعد انتهاء فترة الاكثية بالاسعار الرابحة في سوق عمان المالي .

٣ - يجرى التعامل بسندات هذا الاصدار وامتلاكها من خلال قاعة سوق عمان المالي بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الاصدار .

٤ - يجوز للبنك المركزي الاردني الاكثية بهذه السندات بالقيمة الاسمية والتعامل بها .

٥ - تصدر السندات بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٥ وتقدم طلبات الاكثية في هذه السندات اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٥ وحتى نهاية الدوام الرسمي من يوم ١٩٨٣/١٢/٤ .

٦ - تكون القيمة الاسمية للسند الواحد عشرة دنانير وتصدر وثائق هذه السندات بالقيمة الاسمية ومضاعفاتها .

٧ - تكون السندات مسجلة وتنقل ملكيتها من شخص لآخر حسب نظام الدين العام .

٨ - تستحق هذه السندات بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٥ وتدفع قيمتها الاسمية للمالكين في البنك المركزي الاردني في عمان وفروعه

٩ - يكون سعر الفائدة على هذه السندات ٨٪ تدفع على قسطين متساويين في السنة اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٥ .

١٠ - تقدم طلبات الاكثية على النموذج المقرر الى البنك المركزي الاردني في عمان وفروعه او بواسطة البنوك المرخصة وفروعها في المملكة او بواسطة الشركات المالية المعتمدة في المملكة او بواسطة وكلاء البنك المركزي المعتمدين في الخارج ويجب ان يكون طلب الاكثية مصحوبا بكامل القيمة المحددة للسندات المكتتب بها او (معززا بتفويض يقيّد القيمة على حساب المكتتب لدى البنك المركزي الاردني اذا كان المكتتب عميلا للبنك المركزي) .

١١ - يجوز للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين غير المقيمين الاكثية في هذا الاصدار ويحق لهم طلب تحويل قيمة السندات وفوائدها بالدينار الاردني بأية عملة اجنبية قابلة للتحويل .

١٢ - يشرع البنك المركزي الاردني المكتتبين خطيا بقيمة السندات المخصصة لهم وذلك خلال مدة اقصاها شهران من تاريخ اقبال باب الاكثية ويتم تسليم وثائق السندات الى اصحابها فيما بعد .

١٣ - تعفى من ضريبة الدخل او اية ضرائب او رسوم اخرى القوائد والارباح الناشئة عن الاستثمار في هذه السندات .

١٤ - ينقح هذا الاصدار لأحكام قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته والنظام الصادر بمقتضاة .

قرار رقم ١٩٨٢/٧  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم طى/١/٦٩٠ تاريخ ١٩٨٢/٨/١ المتضمن طلب تفسير المادة ٢١/١ من قانون مؤسسة عالية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٦/١ هـ، ح من نظام رسوم الطيران المدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ ويان ما اذا كانت هذه المواد تعني مؤسسة عالية من رسوم اصدار شهادات التسجيل وصلاحيه الطائرات التابعة لها .

لدى الاطلاع على قانون مؤسسة عالية نجد المادة ٢١/١ منه قد نصت : ( تتبع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في اي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية ) .

نصت المادة السادسة من نظام رسوم الطيران المدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ : ( يعنى من الرسوم ما يلي : هـ - الطائرات الحكومية التي تقوم بخدمات عامة .

ح - اية طائرات اخرى يرى الوزير اعفاءها بالنسبة لظروف يقدرها .

يتبين من هذه النصوص ان طائرات الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تقوم بخدمة عامة معفاة من الرسوم بمقتضى الفقرة هـ من المادة السادسة من نظام رسوم الطيران المدني رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ وان الفقرة ح من هذه المادة خولت الوزير صلاحية اعفاء اية طائرة اخرى بالنسبة لظروف يقدرها .

وبما ان الهدف الذي تسعى الوزارات والمؤسسات الحكومية الى تحقيقه يتحصل من الخدمات العامة التي تؤديها الى الامتداد عن طريق المرافق العامة وليست السلطة العامة الا وسيلة لتحقيق تلك الاهداف وهذا هو المقصود بالخدمة العامة .

بناء عليه فان ما ورد في الفقرة هـ من المادة السادسة سالفة الذكر من ان الطائرات الحكومية المعفاة من الرسوم هي التي تقوم بخدمات عامة انها هو تأكيد للغايات التي تسعى الوزارات والمؤسسات الحكومية الى تحقيقها ولا يعتبر من قبيل الشرط او الوصف المضاف الى الطائرات المذكورة .

وحيث ان مؤسسة عالية تتبع بالاعفاءات المقررة للوزارات والمؤسسات الحكومية عملا بالمادة ٢١ من قانونها فانه اذا اعفيت طائرات الوزارات والمؤسسات الحكومية من اية رسوم فان طائرات هذه المؤسسة بوضعها الراهن تستفيد من هذا الاعفاء ايضا .

لما الفقرة ح من المادة السادسة سالفة الذكر فانها لا تقرر اعفاء مطلقا وانما خولت الوزير ان يعنى اية طائرة اخرى غير الطائرات المذكورة في هذه المادة من الرسوم بالنسبة لظروف يقدرها .

بناء على ما تقدم تقرر اكرتية الديوان الخاص بتفسير القوانين ان مؤسسة عالية معفاة من رسوم شهادات تسجيل وصلاحيه الطائرات التابعة لها عملا بالمادة ٢١ من قانونها اسوة بالطائرات الحكومية المعفاة بمقتضى الفقرة هـ من المادة السادسة من النظام رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ .

قرار صادر بتاريخ ٢٨ ذو القعدة سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٢/٩/٥ م .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
الرئيس الثاني لمحكمة التمييز  
نجيب الرشيدان

عضو  
عضو محكمة التمييز  
صلاح ارشيدات

عضو  
عضو محكمة التمييز  
نسيب هازر

عضو  
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء  
عيسى طرابلسي  
( مخالف )

عضو  
نائب المدير العام لسلطة الطيران المدني  
الياس اغاببي  
( مخالف )

هكذا من الله على



## قرار المخالفة

الصادر عن كل من رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء  
ونائب المدير العام لسلطة الطيران المدني

اننا نخالف الاكثرية المحترمة لمبدأ ذهبنا اليه من ان مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية معفاة من رسوم صلاحية وتسجيل الطائرات المنصوص عليها في ( نظام رسوم الطيران ) رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ استنادا الى احكام الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون المؤسسة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ ، ونستند في مخالفتنا هذه الى الاسباب التالية :-

١ - نص الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ على ان ( تمنع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في اي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية ) .

٢ - ويستخلص من هذا النص ان مؤسسة عالية تعفى من هذه الضريبة او ذلك الرسم اذا كانت السورارات والمؤسسات الحكومية او اي منها معفاة من تلك الضريبة او ذلك الرسم وضمن الحدود والشروط المقررة لهذا الاعفاء . وبعبارة اخرى فان اعفاء مؤسسة عالية من الضرائب والرسوم ليس مطلقا ، بل انه يقرر في ضوء الاعفاءات الممنوحة للوزارات والمؤسسات الحكومية ، وبحيث يكون اعفاء مؤسسة عالية من الضرائب والرسوم محصورا فقط في انواع الضرائب والرسوم التي تعفى منها الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى وذلك تحقيقا للمساواة والمعاملة المتماثلة في الاعفاء .

ولو اراد المشرع ان يكون اعفاء مؤسسة عالية من الضرائب والرسوم مطلقا وغير مرتبط او مقيد بالاعفاء المبطل للمنتوج للوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى لورد النص على ذلك بصراحة بكتفا بالقول - على سبيل المثال - بان ( تعفى المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم ) دون ان يقرن الاعفاء بما هو مقرر للوزارات والمؤسسات الحكومية او لاي جهة اخرى كما فعل في النص الحالي للفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون مؤسسة عالية .

٢ - فاذا عدنا الى نظام رسوم الطيران رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ يتبين لنا ان الفقرة ٦ من المادة ٦ منه تنص على ان تعفى من الرسوم الواردة فيه ( الطائرات الحكومية التي تقوم بخدات عملة ) ومن هذا النص يتضح انه ليست هناك اعفاءات مقرر للطائرات الحكومية من رسوم الطيران - ومنها رسوم الصلاحية ورسوم التسجيل - اذا كانت تقوم بخدات لا تنتم بصفة الخدمات العامة بالمعنى المقصود من هذه العبارة ومن المعروف والمتفق عليه ان طائرات مؤسسة عالية تقوم باعمال النقل الجوي التجاري المنتظم ، وهي اعمال لا تنتم بصفة الخدمات العامة ، ولذلك فان المؤسسة لا تملك بمقتضى احكام الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانونها حق الاعفاء من رسوم الصلاحية ورسوم التسجيل لطائراتها ، وذلك لان هذه الفقرة لا تمنح المؤسسة حق الاعفاء من تلك الرسوم بصورة مطلقة ، بل بشرط واضح في نص الفقرة وهو ان يكون مثل ذلك الاعفاء مقررا للوزارات والمؤسسات الحكومية ايضا ، الامر غير المتحقق في هذه الحالة كما اشرنا اننا ، حيث ان الطائرات الحكومية خاضعة للرسوم المشار اليها اذا كانت تبارس اعمال النقل التجاري كما تفعل طائرات مؤسسة عالية دون ان يقتصر دورها على القيام بالخدمات العامة في مجال النقل .

وبناء على ذلك كله فاننا نخالف الاكثرية المحترمة ونرى ان مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية خاضعة لرسوم صلاحية وتسجيل طائراتها بمقتضى احكام الفقرة ١ من المادة ٢١ من قانون المؤسسة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ وبدلالة احكام الفقرة ٦ من المادة ٦ من نظام رسوم الطيران رقم ٩١ الصادر بمقتضى قانون الطيران المدني .

نائب المدير العام لسلطة الطيران المدني  
الياسين الحاسبي

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء  
عيسى طمائي

## الاصدار العشرون من سندات التنمية

بناء على تسيب معالي وزير المالية - قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة ( ٣ ) من قانون الدين العام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٧١ - الموافقة على طرح الاصدار العشرين من سندات التنمية بقيمة ستة ملايين دينار وفق الشروط التالية :-

١ - أ - يسمح للاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين الاككتاب بهذه السندات بالقيمة الاسمية باستثناء البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والشركات المالية .

ب - يسمح للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والشركات المالية الاككتاب بهذه السندات بالقيمة الاسمية مضافا اليها علاوة اصدار بواقع ٣٪ من القيمة الاسمية .

٢ - يسمح للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة والشركات المالية امتلاك السندات المخصصة للاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين بعد انتهاء فترة الاككتاب بالاسعار الرابحة في سوق عمان المالي .

٣ - يجري التعامل بسندات هذا الاصدار وامتلاكها من خلال قاعة سوق عمان المالي بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الاصدار .

٤ - يجوز للبنك المركزي الاردني الاككتاب بهذه السندات بالقيمة الاسمية والتعامل بها .

٥ - تصدر السندات بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٥ وتقدم طلبات الاكتاب في هذه السندات اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٥ وحتى نهاية الدوام الرسمي من يوم ١٩٨٣/١٢/٤ .

٦ - تكون القيمة الاسمية للسند الواحد عشرة دنانير وتصدر وثائق هذه السندات بالقيمة الاسمية ومضاعفاتها .

٧ - تكون السندات مسجلة وتنقل ملكيتها من شخص لآخر حسب نظام الدين العام .

٨ - تستحق هذه السندات بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٥ وتدفع قيمتها الاسمية لملكها في البنك المركزي الاردني في عمان وفروعه .

٩ - يكون سعر الفائدة على هذه السندات ٨٪ تدفع على قسطين متساويين في السنة اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٥ .

١٠ - تقدم طلبات الاكتاب على النموذج المقرر الى البنك المركزي الاردني في عمان وفروعه او بواسطة البنوك المرخصة وفروعها في المملكة او بواسطة الشركات المالية المعتمدة في المملكة او بواسطة وكلاء البنك المركزي المعتمدين في الخارج ويجب ان يكون طلب الاكتاب مصحوبا بكامل القيمة المحددة للسندات المكتتب بها او ( معزا بتقويض بقيد القيمة على حساب المكتب لدى البنك المركزي الاردني اذا كان المكتب عميلا للبنك المركزي ) .

١١ - يجوز للاشخاص الطبيعيين والاعتياريين غير المقيمين الاكتاب في هذا الاصدار ويحق لهم طلب تحويل قيمة السندات وفوائدها بالدينار الاردني بأية عملة اجنبية قابلة للتحويل .

١٢ - يشرع البنك المركزي الاردني المكتتبين خطيا بقيمة السندات المخصصة لهم وذلك خلال مدة اقصاها شهران من تاريخ اقفال باب الاكتاب ويتم تسليم وثائق السندات الى اصحابها فيما بعد .

١٣ - تعفى من ضريبة الدخل او اية ضرائب او رسوم اخرى القوائد والارباح الناشئة عن الاستثمار في هذه السندات .

١٤ - يخضع هذا الاصدار لاحكام قانون الدين العام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته والنظام الصادر بمقتضاة .